المحور الأول: مفهوم النزاعات الدولية

أولا- تعريف النزاع والنزاعات الدولية وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة

يعتبر إرساء مفهوم دقيق وموحد لظاهرة "النزاع الدولي" أحد الرهانات العلمية الأساسية للباحث في هذا المجال بالنظر للزخم الكبير من الأدبيات التي قدمت في هذا الإطار، والتي لم تتفق على تعريفات موحدة للنزاع الدولي، بل قد نجد تعريفات بقدر عدد هذه الدراسات، جراء اختلاف الانتماءات النظرية للباحثين وتعدد المقاربات التي ينظرون منها للظاهرة محل الدراسة، وأيضا لعدم وجود نمط واحد للنزاعات الدولية، ولا نوع واحد، ولا شكل واحد، بل تتعدد التصنيفات باختلاف المعايير والمستويات التي تم الأخذ بها. ومع هذا، يمكن لنا تعريف النزاع الدولي كالآتي:

1- تعريف النزاع: *لغة: جاء معنى النزاع في قاموس العرب مشتق من كلمة نزع، نقول نزع الشيء ينزعه نزعا، فهو منزوع ونزيع، وانتزعه فانتزع: اقتلعه فاقتلع، والمنازعة: المجاذبة في الأعيان والمعاني، والنزاعة والمنزعة والمنزعة:الخصومة، والمنازعة في الخصومة: مجاذبة الحجج فيما يتنازع فيه الخصمان، وقد نازعه منازعة ونزاعا:جاذبه في الخصومة.[1] وجاء معنى النزاع في قاموس الهدى مشتقا من نازع نزاعا ومنازعة، فنقول فلان نازع فلان في كذا: خاصمه وغالبه، وتنازع القوم: اختلفوا، وتنازع القوم الشيء: تجاذبوه.[2] ومن الاشتقاق كلمة نزاع وهي اسم فاعل مبالغة على وزن فعال بمعنى الذي من صفته النزع بكثرة وتكرار.[3]

ويقال للإنسان إذا هوي شيئا ونازعته نفسه إليه: هو ينزع إليه نزاعا، ونازعتني نفسي إلى هواها نزاعا: غالبتني، ونزعتها أنا: غَلبْتها ونازع سيده: عصيه وخرج عن طاعته.[4]

بالعودة إلى التداول اللغوي لمصطلح النزاع، فإننا نجد ما يقابله باللغة الإنجليزية Conflict، وباللغة الفرنسية Conflit، واللفظ الحالي من أصل لاتيني هو كلمة Conflictus، وهي اسم مفعول من الفعل confligere الذي يعني صدم، وبذلك يأخذ النزاع معنى التضارب والشقاق والقتال.[5]

---

[1] أبي الفضل جمال الدين محمد بن أكرم ابن منظور، قاموس لسان العرب، م8، د ط، بيروت، دار صادر، 2003، ص149- 352.

[2] إبراهيم قلاني، قاموس الهدى، د ط، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، د س، ص51

[3] أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، مقاييس اللغة، ج5، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، لبنان: بيروت، دار الفكر، 1979، ص415.

[4] محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج 22، لبنان، بيروت، دار الفكر، 1994، ص 248.

[5] غالينا لوبيموفا، "نظرة عامة إلى علم النزاع وسيكولوجية النزاع"، ترجمة نزار عيون السود، **مجلة الآداب العالمية**، سوريا، العدد 431، السنة الحادية والثلاثون ،(نوفمبر2006)، ص ص87-104.

يعرف النزاع بناء على التقديم السابق إذا في دوائر المصادر اللغوية بأنه إعطاء أسباب أو حقائق لتأييد أو معارضة شيء ما، أو أنه "المناقشة"، أو المجادلة، أو السجال حول شيء ما أو بخصوصه.[1]

يرى ابن خلدون أن المجتمع يقوم على التنازع بين البشر بسبب تزاحمهم على حيازة شؤون الدنيا التي لا تتوفر بالمطلق، وفي ذلك يقول: "ومن ضرورات الاجتماع التنازع لازدحام الأغراض"[2].

***اصطلاحا:** يتفق دارسو النزاعات الدولية على أن النزاع هو الشق الأنشط والأكثر بروزا في العلاقات الدولية، فهو ظاهرة موجودة بين الدول وعلى جميع المستويات وبدرجات متفاوتة. والنزاع يستعمل كنقيض لفكرة التعاون، التجانس والاتفاق، كما تتفق الكثير من مدارس التحليل حول العديد من الافتراضات المتعلقة بالنزاع كظاهرة، منها التي أوردها بول ويهر Paul wehr في شكل افتراضات مركزية وهي:

- أن النزاع ظاهرة فطرية وغريزية في الإنسان.
- أن النزاع تتسبب فيه طبيعة المجتمعات وطبيعة الهياكل الموجودة فيه.
- أنه يؤدي وظيفة سلبية في النظم الاجتماعية، ويمثل أحد أعراض الضغوط التي يواجهها المجتمع.
- أن النزاع يؤدي وظيفة في النظم الاجتماعية كما أنه ضروري للتنمية الاجتماعية.
- أنه مظهر حتمي لمصالح الدول المتضاربة، وفي ظل ظروف الفوضى الدولية.
- أنه نتيجة لسوء الإدراك، ولسوء التقدير وفقر الاتصال.
- أنه عملية طبيعية تشترك فيها كل المجتمعات.[3]

تعتبر هذه الافتراضات السبع إطارا عاما تلتقي فيه مختلف الاتجاهات والمدارس التي تجد تمثيلا لها على الأقل- في واحد أو أكثر من الافتراضات السابقة، ورغم ذلك فإن مشكل غموض المفهوم مازال قائما، كون هذه النقاط الأساسية في دراسة النزاع لا تمنحنا الفهم الكافي لمعنى النزاع بسبب تقديمها وصفا عاما للظاهرة، ولم تجب عن السؤال المركزي: متى نطلق صفة النزاع على علاقات الدول؟ ومتى يبدأ النزاع؟

---

[1] منير محمود بدوى، "مفهوم الصراع : دراسة فى الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، **مجلة دراسات مستقبلية**، مصر، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، العدد الثالث، يوليو 1997، ص35-82.

[2] عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق عادل بن سعد، ط1، مصر، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012، ص 191.

[3] محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دراسة نقدية وتحليلية الكتاب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم.ج1 ، الجزائر، دار هومة، 2003، ص 128، 129

للإجابة عن هذين السؤالين نميز بين تصورين للنزاع الدولي، تصور موضوعي وتصور ذاتي:

– **التصور الموضوعي:** يحدد النزاع "بوصفه وضعا تنافسيا تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف الممكنة، ويريد فيه كل طرف احتلال موقع يتنافى والموقع الذي يريد أن يحتله الآخر".[1] ويعبر كينت بولدينغ Kenneth Boulding عن هذا التوجه بتعريفه للنزاع على أنه: "حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، والتي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته".[2] الأمر الذي يترتب عنه أن ربح طرف واحد يصبح بصورة حتمية مساويا تماما لخسارة الطرف الأخر. أي أن النزاع في هذه الحالة يكتسي طابعا صفريا Zero – sum.

من بين المفكرين الذين يندرجون ضمن التصور الموضوعي للنزاع الدولي "جوهان غالتونغ" Johan Galtung: تعريفه للنزاع يرتكز على فكرة التعارض والإقصاء المتبادل، حيث يقول: "النزاع يعني وجود مجموعة من القيم المتعارضة التي تسعى إلى استبعاد بعضها البعض، ويقول أيضا "النزاع هو حالة التناقض بين أهداف الدول، أو بين قيم الفاعلين Value Actors في النظام الاجتماعيSocial System ويتم ذلك ضمن إطار مفاهيم ومعتقدات كل طرف".[3]

النزاع حسب 'غالتونغ" أيضا: "هو التعارض أو عدم التوافق في الأهداف العامة"، ووفقا لهذا المعنى هناك أهداف سوف تحقق على أرض الواقع، والتي تشير في بعض الأحيان إلى الأهداف المستهلكة، وتقاطع الأفراد في تحقيقها هو الذي يؤدي إلى التناقض.[4]

ويرى "غالتونغ" في كتابه Conflict Transformation By Peaceful Means أن النزاع لديه دورة حياة خاصة، كأنه شيء عضوي وأنْ الأفراد والجماعات "مثل الأمم المتحدة والدول" لديها أهدافها هذه الأهداف يمكن أن تكون غير متوافقة، وتستبعد بعضها البعض مثل وجود دولتين تريدان نفس الأرض أو نفس الدولة... وأن أي فاعل أو أي طرف مع الأهداف غير المحققة يشعر بالإحباط، خاصة إذا تعلق الأمر بالأهداف الأساسية مثل: الاحتياجات الأساسية، والمواقف، الأساسية؛ وهذا ما يؤدي إلى العدوان والانغلاق على الذات، أو سلوكات عنف جسدي

---

[1] عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992، ص 95 .

[2]Abdelkrim Kibeche ,general theories of international conflit, unpublished work, Constantine, 2005, pp 10-11.

[3] سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات، إطار نظري، ط1، بيروت، لبنان، الدار العربية للعلوم، 2014، ص61.

[4]Johan Galtung, Theories of conflict: Definitions, Dimensions, Negations, Formations, Columbia University, 1958,p24.

نحو الخارج "سلوك غير عقلاني": قد يكون موجها نحو الأطراف التي تقع كعائق لتحقيق الهدف، وقد يؤدي إلى دوامة من العنف المضاد "الدفاعي /الانتقام".[1]

يقول مايكل نيكلسون M. Nicholson أن النزاع "يوجد عندما يحاول شخصان القيام بأفعال متناقضة..."[2]

أما عناصر النزاع عند "مايكل نيكلسون M. Nicholson ترتكز على عنصرين هما: أطراف النزاع: الأفراد والمجموعات، والدول، ومصادر النزاع: التناقض بين الأطراف، والاختلاف في الرغبات، والأهداف، وعلى مصلحة الأطراف، وعلى احتياجاتهم.

ويعرف توماس شيلينغ T. Schelling النزاع بأنه" مواجهة يسعى كل طرف، أثناءها، جاهدا لتحقيق الربح عندئذ، يوصف سلوك الخصوم بواسطة ألفاظ، مثل: واع، سليم، رفيع.... و يتجه الأطراف، في هذه المواجهة، إلى البحث عن قواعد تسمح لهم بضمان أفضل الفرص للنجاح".[3]

كما يرى أنه في الشؤون الدولية يوجد اعتماد متبادل بين الأطراف المختلفة تماما كما يوجد تعارض وأن النزاع الخالص الذي تكون فيه مصالح الخصمين متعارضة بشكل كامل، ليس إلا حالة خاصة تظهر في حالة الحرب تهدف لتدمير شامل، ولهذا فإن الفوز في أي نزاع لا يحمل معنى تنافسي بحث لا يعد فوزا بالنسبة للعدو، وهو ربح بالنسبة لمنظومة قيم المرء ذاته، وهذا قد يحصل بالمساومة أو بالمواءمة المشتركة أو بتجنب السلوك المؤذي للطرفين، أما إذا أصبحت الحرب حربا حتى الموت وصار ذلك حتميا، فلن يبقى إلا النزاع الخالص، ولكن هناك احتمال لتجنب حرب مدمرة للطرفين من خلال إدارة الحرب، بحيث تحدث أدنى حد من الضرر، أو بتخويف العدو عن طريق التهديد بالحرب دون شنها فعلا.[4]

إذا النزاع عند "توماس شيلينغ" يظهر في حالة وجود مصالح متعارضة بين الأطراف, والرغبة في الربح تجعل من نتائج المواجهة عنيفة، والنزاع حسبه يمكن إدارته دون حله.

ويعرفه جان ديروزال JP.Duroselle بأنه:" ...نزاع بين عدة دول أو وحدات سياسية، في بشكل صدام إرادات متناقضة، ويتضمن أن موضوع الخلاف يصبح رهان. ويقبل الأطراف

---

[1]Johan Galtung, Conflict Transformation by Peaceful Means, United Nations Disaster Management Training Programme, 2000 , pp01-04.

[2]Michael Nicholson, Conflict analysis, London, The English universities press LTD, 1970, p2.

[3]Thomas Schelling, Stratégie du Conflit, Traduit par Raymond Manicacci, Paris, Presse Universitaire de France, Première édition.1980, p. 18.

[4] شيلينغ توماس، إستراتيجية الصراع، ترجمة: طيب نزهة وحمدان أكرم، ط1، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2010، ص 11.

المتنازعون المجازفة من أجل الفوز بهذا الرهان، النزاع يصاحبه بالضرورة وجود أفعال انفعالية جماعية....."[1]

ويعبّر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح. فيعرّف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد – سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر– تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعات تسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك.[2]

وعلى هذا الأساس يعرف ريمون أرون النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غير متجانسة.[3]

وقد عرف "جوزيف فرانكل" Joseph Frankel النزاع بأنه: "موقف ناجم عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية". ومن جانبه يرى الجنرال "أندريه بوفر" André Beaufre النزاع على أنه "جدلية مواجهة الإرادات والقدرات بين خصمين اثنين".[4]

وفي كتابه "سوسيولوجية النزاع" يعرف "جوليان فروند" Julien Freund النزاع على أنه: "مواجهة أو صدام عمدي إرادي بين شخصين أو مجموعتين تضمر إحداهما للأخرى نية عدائية، وهذا بنية الحصول على حق أو الدفاع عنه أو استرداده، وقد يستلزم ذلك اللجوء إلى العنف".[5]

أما "ألن فرجسون" Allen Verguson يرى بأن النزاع الدولي يبدأ عند ما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد اتجاه الدولة الأولى التي بادرت بالفعل وعليه فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت.[6]

كما يرى "روبرت نورث" Robert North أن ما تقوم به بعض الدول من سياسات دفاعية وأفعال وتحركات لحماية أمنها السياسي والاقتصادي... تفهمه الدول الأخرى على أنه تهديدا لأمنها، وكرد فعل منها تقوم هي الأخرى باتخاذ إجراءات مماثلة لحماية أمنها وهو ما يثير حفيظة

---

[1] Jean Baptiste Duroselle, "La stratégie des conflits internationaux", **Revue Française des Sciences Politiques** (volume 10, issue 2, 1960), pp. 287- 290.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي. ط1، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985. ص. 140.

[3] المرجع نفسه، ص140.

[4] François Géré, Dictionnaire de pensée stratégique, Paris : Larousse, 2000, p. 55

[5] Julien Freund, Sociologie de conflit, Paris : Press Universitaire de France, 1983, p. 65.

[6] حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة تحليل، ط1، الجزائر، منشورات خير جليس، 2007، ص11.

الدول الأولى فتتخذ تدابير وقائية إضافية وترد الثانية عليها بالمثل وهكذا في سلسلة من الفعل ورد الفعل ونتيجة لذلك يحدث النزاع بالرغم من أن كل دولة حاولت تجنبه.[1]

أما فيما يخص تعريف معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية (إنجليزي، فرنسي، عربي) للأستاذ سموحي فوق العادة فقد عرفه بأنه:" هو الوضع الخطير الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو تعارض مصالحهما بشكل تعذرت معالجته بالطرق الدبلوماسية وصار يهدد بلجوئهما أو لجوء أحداهما إلى القوة المسلحة في سبيل دعم مطالبها".[2]

وفي الموسوعة السياسية، النزاع هو "تنافس أو صدام بين إثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين، يحاول فيه كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه، ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة، والصراع ظاهرة طبيعية في الحياة والمجتمعات الإنسانية وفي كل الميادين، وقد يكون مباشرا أو غير مباشر، سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامنا".[3]

أما قاموس العلوم السياسية؛ الذي يعرف النزاع الدولي على أنه:"عدم الاتفاق بين دولتين أو أكثر، قد يصل إلى مرحلة المواجهة المسلحة، وقد يكون ناتجا عن تناقض دبلوماسي أو اعتداء على حدود دولة، أو الاعتداء على المصالح الوطنية لدولة ما أو عدم احترام القوانين الدولية، أو التحرك بدافع اتفاق التعاون المتبادل بين دولتين، أو قمع أقلية إثنية أو دينية، ورغم تضاعف الهيئات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإنها لم تستطع وقف توسع النزاعات الدولية وبالأخص في القارة الإفريقية والتي امتدت مع التسعينيات من القرن العشرين إلى قلب أوروبا في البلقان والقوقاز".

أما موسوعة أنسكلوبيديا أونيفرساليس Encyclopædia Universalis فهي تعتبر النزاع "تعارض خطير في وجهات النظر أو المصالح بين الدول، مما يؤدي أو يحتمل أن يؤدي إلى استخدام هذه الدول القوة من أجل تأكيد مطالب كل منهما، هذه القوة يمكن أن تختلف في شدتها وفي العواقب المترتبة عنها".[4]

كما يعرف على أنّه: "تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة

---

[1] المرجع نفسه، ص 12.

[2] سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية إنكليزي-فرنسي-عربي، ط1، بيروت، لبنان، مكتبة لبنان، 1979، ص 138.

[3] محمد سمير عياد، محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية، للسنة الثالثة علاقات دولية، جامعة أبو بكر بلقايد ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017، ص 2.

[4] عبد الحليم غازلي، مطبوعة محاضرات في مقياس تحليل وإدارة النزاعات الدولية لطلبة الليسانس دراسات إقليمية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، دون سنة، ص 07.

تغييره، ويكمن النزاع في عملية التفاعل بين طرفين إثنين على الأقل".[1] أو هو "وضع خطير ناشئ من اصطدام وجهات نظر بين دولتين، وتعارض مصالحهما بشكل تعذرّت معالجته بالطرق الدبلوماسية، وصار يهدد بلجوئهما أو إحداهما إلى القوة المسلحة في سبيل دعم مطالبهما، كذلك يعرف أمين هويدي النزاع بأنه تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر يكون فيه هدف كل طرف من الأطراف تليين إرادة الآخر".[2]

وفي إطار القانون الدولي فقد عرف كل من الفقيه "كالسن" و"روزلين" النزاعات الدولية بأنها:" تلك التي تنشأ بين أشخاص القانون الدولي العام بوجه عام، ولا يدخل في إطارها النزاعات التي قد تقع بين أفراد ينتمون إلى النظام القانوني الداخلي في دول مختلفة، فهذه النزاعات حال قيامها يختص بها القانون الدولي الخاص وتخضع لأحكامه من ناحية تحديد القانون الواجب التطبيق عليها أو تعيين جهة الاختصاص القضائي مع ملاحظة أن هذه النزاعات الفردية قد ينجم عنها نزاعات دولية إذا ما تدخلت الدولة التي يتبعها هؤلاء سواء كانوا من الأفراد أو الشركات لحمايتهم دبلوماسيا في مواجهة الدول الأخرى".[3]

وعرف الفقيه أحمد أبو الوفا النزاع الدولي بأنه: "تعارض بين المواقف المتقابلة للأطراف تجاه صراع المصالح في الحياة الدولية"، واتجاه البعض إلى تعريف النزاع الدولي بأنه:" الخلاف الذي ينشأ بين دولتين على موضوع قانوني أو حادث معين، أو بسبب تعارض في مصالحهما الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية وتباين حجمهما القانونية وغيرها".[4]

وعرفه الأستاذ " كمال حماد" بأنه:" خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو يسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما".[5]

وتناول الأستاذ" براونلي" مفهوم النزاع Dispute من خلال بيان العناصر التي يتضمنها واشترط لقيام النزاع وجود عناصر محددة هي:

– نشوء الخلاف حول موضوع يتصل بالقانون أو الوقائع.

–أن يبرز هذا الخلاف بطرح ادعاء وتقديم احتجاج.

– أن يطرح الإدعاء أو يقدم الاحتجاج أشخاص مفوضين وفي مرتبة ملائمة وأن يتم ذلك عبر تبادل المذكرات الدبلوماسية أو في دورة انعقاد منظمة دولية أو مؤتمر دبلوماسي.

–أن تعترض الدولة الأخرى على الادعاء أو الاحتجاج.

---

[1] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 2.

[2] المرجع نفسه، ص4

[3] محمد حافظ غانم، القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، 1984، ص 512.

[4] علي إبراهيم، العلاقات الدولية في وقت السلم، القاهرة، دار النهضة العربية، 2008، ص 21.

[5] كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، ط1، الشوف، لبنان، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 17.

مما سبق يتضح لنا أن معظم تعريفات الفقه للنزاع الدولي تتفق بأنه عدم الاتفاق حول مسألة من الواقع أو القانون أو بمعنى أخر هو تعارض في الدعاوي القانونية أو المصالح بين شخصين دوليين.[1]

– **التصور الذاتي:** يعرف النزاع على أنه إدراك مشوه وخاطئ لوضع موضوعي، معنى ذلك أن النزاعات حالة مرضية، مما يحتم السعي إلى تحديد أسبابها، حيث يقول جون بورتون J.Burton "نزاعا يبدوا أنه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح، ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على الأطراف بشرط أن يقوموا بإعادة النظر إلى بعضهم البعض بكيفية تجعلهم قادرين على التعاون على أساس وظيفي، ومن أجل استغلال المورد المتنازع عليه".[2]

ضمن نفس التصور الذاتي للنزاع، توجد إسهامات "هلبرت كالمان"، الذي يرى بأن النزاع ينتج عن عملية التفاعل والتجاذب بين الأطراف المتنازعة حول الآراء والأفكار في محاولة لإيجاد حل لأزمة مشتركة، ويحدد هذا الأخير أن الأطراف هم مجموعة الأفراد، وأن السلوك النزاعي واع، أما مصدر النزاع فيكمن وراء اختلاف فكري، وبالتالي فنمط النزاع هنا هو نزاع داخلي.

كما عرف كل من "ميال ورامسبوثام" و"ودر هاوسان" النزاع Conflict هو: "متابعة لأهداف متضاربة بواسطة جماعات متعددة تستخدم فيها الوسائل السليمة أو القوة المسلحة، كما يميزون بين النزاع بمعنى Dispute حول مصالح يمكن التفاوض حولها وتسويتها بعقد صفقة محددة ونزاعات متأصلة Deep – Seated يدور محورها حول تلبية الحاجيات الإنسانية، والتي لا يمكن تسويتها إلا بإزالة الأسباب الرئيسية التي أدت لظهورها".[3]

إن جوهر الاختلاف بين التصورين يتمثل في كون التصور الموضوعي ينظر إلى النزاع كحالة محققة واقعيا، في حين أن التصور الذاتي يعتبرها حالة إدراك مرضية، وإذا كان التصور الموضوعي يعتبر الحصيلة النهائية للنزاع حصيلة صفرية أي ما يربحه الطرف الأول يمثل خسارة للطرف الثاني، فإن التصور الذاتي ينظر إلى النزاع على أنه غير صفري بحيث يمكن الاتفاق بالشكل الذي يضمن التعاون.

انطلاقا من هذا التباين في النظرة للنزاع يمكن التمييز بين مجرد التضارب في المصالح (سواء كانت حقيقية أم ذاتية) والنزاع بالمعنى الذي يشير إلى الخيار العسكري، وهنا نكون أمام إشكال آخر في تعريف النزاعات، حيث نكون أمام نوعين من النزاعات: النزاعات الكامنة Latent conflit، والنزاعات الجلية أو المعلنة Overt Conflit وهنا يثور الجدل بين نوعين من الأسئلة:

---

[1] أحمد أبو الوفا، "التعليق على قضاء محكمة العدل الدولية"، **المجلة المصرية للقانون الدولي**، العدد 47 لعام 1991، ص 205.

[2] محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 37.

[3] المرجع نفسه.

هل النزاعات الجلية هي فقط التي تحمل صفة النزاع أم يمكن إضافة النزاعات الكامنة ضمن مفهوم النزاع.[1]

وانطلاقا من هذا الجدل قدم كوينسى رايت Quincy Wright تعريفا موسعا للنزاع، حيث تطرق إلى أربعة مستويات أو مراحل للنزاع تمثلت في:

- ميلاد أو نشوء الاختلافات (بروز التضارب).
- زيادة التوتر.
- حشد جزئي للقوات العسكرية لمعالجة هذا الاختلاف (التهديد باستعمال القوة)
- التدخل العسكري أو الحرب لفرض الحل.

حسب كوينسي رايت، فإن المرحلتين الأولى والثانية تدخل ضمن النزاعات الكامنة، والمرحلتين الأخيرتين تعبران عن النزاع المعلن.[2]

كما قدم جون غالتونغ Jahn Galtung في هذه النقطة ما يعرف بمثلث النزاع، حيث ينظر إلى النزاع في شكل مثلث متساوي الأضلاع، وأطلق على الزوايا الثلاث لأضلاعه: زاوية التناقض، زاوية حالة الإدراك ، زاوية السلوك.

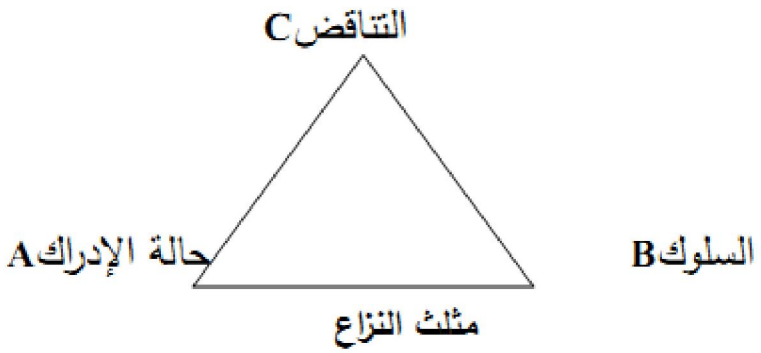

المرجع: محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 82

- يشير التناقض Contradiction إلى الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف بين أطراف النزاع.

- تشير حالة الإدراك Attitude إلى عملية تصور المفاهيم الخاطئة وغير الخاطئة عن أنفسهم، والتصور الذي يحمله كل منهما عن الأخر.

- ويمثل السلوك Behaviour المكون الثالث في مثلث النزاع، حيث يتسم السلوك في النزاعات العنيفة بالتهديد والقهر والهجمات المدمرة.[3]

---

[1] Abdelkrim Kibeche,op,cit,pp13-14.
[2] Idid,pp14-15.
[3] محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 83 .

يؤكد غالتونغ على أن المكونات الثلاثة يجب أن تتوفر في وقت واحد في حالة النزاع الكامل، فهيكل النزاع الذي لا يتضمن تصرفات أو سلوكات نزاعية يعتبر نزاعا كامنا، أو نزاعا غير مباشر أو هيكلي.[1]

إن النظرة الموسعة للنزاعات تدخل في تعاريفها حالات الاختلاف والتضارب في المواقف والمصالح حيث نكون أمام نزاع كامن أو هيكلي غير مباشر وغير مادي، وبالتالي فإن النزاع يعمل تحت قاعدة استمرار اللا توافق مع إدراك الدول لذلك، الأمر الذي يساعد على فهم سلوكاتها نتيجة لهذا الإدراك، وليس من الضروري أن يترجم الإدراك إلى سلوك عنفي، فالعنف هو أحد الوسائل من بين أخرى للتعبير عن النزاع.

إن هذه النظرة لا تشترط تحول النزاع إلى شكله الظاهري المعلن، وهذا ما تؤكده دينازينس Dinnazines بقولها :"عندما تكون سياسة دولتين غير متوافقتين نكون أمام نزاع".[2]

فالنزاع يشير إلى تنازع الإرادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية ذات طبيعة إختلافية أكثر منها توافقية.[3]

من خلال التعريفات السابقة نلاحظ ما يلي:

– هناك تعريف شامل وعام للنزاع، ينطلق من كونه حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، حالة من التناقض وعدم التطابق في المصالح والأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية أو الرقعة الجغرافية) أو معنوية قيمية (الإيديولوجية أو الهوية مثلا) (جون بورتون/John BURTON).

– في سعيها لتحقيق أمنها يدخل الأفراد والجماعات والدول في حالات متعددة من النزاعات للحفاظ على استقرارها والقضاء على أي خطر أو تهديد خارجي، أي أنها تعمل على التحرر من التهديد (الأمن حسب باري بوزان/Barry BUZAN)، وهنا يكون النزاع متعلق بفكرة الأمن ومقتضياته.

– وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة. ويمكن ملاحظة النزاع في العلاقات الدولية حيث يتجلى على شكل الحرب–كنتيجة يتم التهديد بها وكواقع فعلي، على حد سواء– وكسلوك في المساومة يكاد يصل إلى مرحلة العنف.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Abdelkrim Kibeche,op,cit,p16

[3] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، ط4، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1985، ص233.

وعلى ضوء نماذج التعريفات التي قدمتها أدبيات النزاع أيضا، يمكن الانتهاء على الأبعاد الثلاثة الآتية كمحاور أساسية في التعريف بمفهوم النزاع:[1]

– المحور الأول: يتعلق بالموقف النزاعي ذاته، ويشير إلى أن مفهوم النزاع يعبر عن موقف له سماته أو شروطه المحددة، ويفترض تناقض المصالح بين طرفين أو أكثر وإدراك أطراف الموقف ووعيها بهذا التناقض، ويتطلب توافر الرغبة من جانب طرف في تبني موقف لا يتفق مع رغبات الطرف الثاني .

– المحور الثاني: يختص بأطراف النزاع أو أطراف الموقف النزاعي، ويمكن التمييز في الموقف النزاعي من حيث أطرافه بين مستويات ثلاثة: المستوى الأول يتعلق بالنزاعات الفردية التي يكون أطراف النزاع فيها أفرادا، والمستوى الثاني هو النزاع بين الجماعات وتتعدد أنواع هذا النزاع بتنوع أطرافه، وتكون دائرته أكثر اتساعا من النزاع الفردي؛ أما المستوى الثالث فيختص بالنزاع بين الدول الذي يعرف عادة بالنزاع الدولي.

– المحور الثالث: يهتم بالنزاع الدولي؛ وهنا تجدر الإشارة إلى أن اتساع دائرة المستوى الثالث من النزاعات عبر المراحل التاريخية للعلاقات الدولية كان من شأنه توجيه قدر متزايد من الجهود العلمية والأكاديمية لدراسة الظاهرة النزاعية بهدف تطوير النظريات والتفسيرات العلمية لفهم أسبابها ومحدداتها.

2– النزاع الدولي وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة:

تستدعي الضرورة المنهجية التطرق إلى بعض المفاهيم التي ترتبط بظاهرة النزاعات والتي يمكن التعبير عنها بالخصومة تارة، وعدم تماثل أو تعارض الإرادات والمصالح تارة أخرى، إلى استعمال العنف كوسيلة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية، ويجب الإشارة إلى أن هناك بعض الدارسين لظاهرة النزاع الدولي يدرجون هذه المفاهيم كمراحل النزاع الدولي، والتي من بين هذه المفاهيم والمصطلحات يمكن ذكر:

أ– الاختلاف، عدم الاتفاق، والمشكلة: هناك بعض من المفاهيم الأخرى مثل الاختلافات، وعدم الاتفاق، والمشكلة، وعلى الرغم من ارتباطها بمفهوم النزاع، وتميزها عنه من حيث الذيوع والانتشار، إلا أنها تتسم بوجه عام بتواضع مضمونها النزاعي مقارنة بمفهوم النزاع، فالاختلافات Differences تشير إلى طبيعة بشرية بين الناس حيث هم مختلفون بالميلاد، ومن هنا ينظر إلى الاختلافات كأمر من أمور الحياة العادية، إن لم ينظر إليها باعتبارها من الأشياء التي تتسم بنكهة

[1] منير محمود بدوي، المرجع السابق، ص 39، 40.

ومذاق خاص للحياة يضفى عليها قدرا من الحيوية والفعالية لم يكن ليتحقق فيما لو تماثل الأفراد في كل شيء بينهم. ومن هنا فالاختلاف بذاته ليس س سببا للنزاع. وإنما مصدرا له.[1]

ويعرف الخلاف بأنه تعارض أو تصادم بين اتّجاهين أو اتّجاهات مختلفة، وعدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، ممّا يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره. وقد يأخذ الخلاف أشكالا مختلفة كالتّوتر، الأزمة، أو الحرب.

ويعرّف جون دير وزال (J.Dureselle) الخلاف بأنه نزاع بين عدّة دول أو وحدات سياسية في شكل صدام إرادات متناقضة. ويتضمّن أنّ مفهوم الخلاف يصبح رهانا ويقبل الأطراف المتنازعون المجازفة من أجل الفوز بهذا الرهان. والنّزاع بالضرورة يصاحبه وجود أفعال انفعالية جماعية.[2]

أما فيما يتعلق بعدم الاتفاق Disagreement فإن حدوثه يرتبط بتعبير الأفراد عن تفضيلاتهم وأولوياتهم مقارنة بتلك الخاصة بالآخرين، وهنا تجب الإشارة إلى أن عدم الاتفاق في حد ذاته يمكن ألا يرتب أي من أنواع الأذى أو الضرر أو أي نتائج محددة. وأخيرا فإن المشكلة Problem تحدث عندما يسبب عدم الاتفاق أو الاختلاف بعض النتائج على الأقل لأحد الأطراف.

وعلى الرغم من أن المشكلة يمكن تجنب حدوثها، إلا أنها عادة ما تكون مزعجة، ومكلفة، أو كليهما في أن واحد، وبوجه عام، فإن الأفراد عادة ما يواجهون العديد من المشكلات في حياتهم اليومية، كما أن وجود المشكلات يمثل في حد ذاته مصدرا محتملا للتصعيد وبالتالي حدوث أزمات أو اتخاذ قرارات قد يكون من نتيجتها تطور صورة أو أخرى من صور النزاع.[3]

ب- توتر دولي Tension international: هو القلق النفسي الذي يسود العالم بأسره وينشأ عن أسباب متعددة تهدد السلام العالمي، وتنذر بحرب محلية أو إقليمية قد تتحول فجأة إلى حرب عالمية"،[4] ويعرفه الأستاذ "عبد العزيز جراد"، باعتباره أول مرحلة للنزاع بأنه "حالة شيء يهدد بالقطيعة"[5]، وهو يشير بذلك إلى حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر وقد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا

---

[1] السيد عليوة، إدارة الصراعات الدولية: دراسة في سياسات التعاون الدولي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص256.

[2] رضا دمدوم، تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، دورة 2000، ص13.

[3] السيد عليوة، المرجع السابق، ص 256.

[4] سموحي فوق العادة، المرجع السابق، ص 424.

[5] عبد العزيز جراد، المرجع السابق، ص95.

(حرب)، إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية، وعموما فان أسباب التوتر تكون مرتبطة في الغالب بأسباب النزاع.[1]

ويعرف مارسيل ميرل Marcel Mirl التوترات Tensions بأنها:" مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل للجوء إلى القوة المسلحة".[2]

ويختلف التوتر عن النزاع، إذ يشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام، والتوتر حالة سابقة على النزاع وكثيرا ما رافقت انفجار النزاع، كما أن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بأسباب النزاع، كما أن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسا لحدوث النزاع.[3]

وحسب كوينسي رايت، يرتبط التوتر بمتغيري البنية Structure والطاقة Energy وفي العلاقات الدولية قد تكون البنية منظمة دولية كالأمم المتحدة أو القانون الدولي، وهي الهياكل التي تنظم العلاقة بين الدول في شكل أعراف وإجراء تشريعية وإدارية ومبادرات فردية وجماعية حسب درجة مرونة هذه الهياكل وانفتاحها والطاقة هي الأنشطة أو الممارسات السياسية متعددة الأبعاد التي تفسحها هذه البنى أمام الدول.

وحسب كوينسي رايت: "يمكن اعتبار التوتر بالمعنى الأوسع كشرط ناشئ عن التناقضات بين المبادرات في بنى المجتمع الدولي، وقد يختلف مقدار التوتر في أي مجتمع حسب درجة صلابة بنيته وكمية طاقته، أو بالتعبير الرياضي يختلف معدل تغير التوتر حسب ناتج معدل تغير الهيكل ومعدل تغير الطاقة، وأن حل هذه التناقضات يستدعي قرارات تنظم استخدام طاقة هذا المجتمع، وإلا ستؤدي الطاقة الزائدة إلى انفساح أكبر لا يمكن تحديده من جانب تلك البنى ليتحول إلى عنف غير مسبوق.[4]

ولكن التوتر كمرحلة سابقة للنزاع لا يؤدي وحده إلى النزاع وإنما ذلك يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك النزاع، بمعنى أن الشك والريبة وعدم الثقة بين الأطراف ليست كافية لتوليد النزاع بين الأطراف، وإنما المهم الموقف المتعارض لأطراف النزاع، ويذهب هولستي Holisti في هذا الإطار إلى أن العداوة Antagonism والريبة والشك لم تكن شروطا

---

[1] حسين قادري، المرجع السابق، ص 10.

[2] مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة:حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي،1986، ص.499.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص141

[4]Quincy Wright, The Importance of The Study of International Tensions Meaning of Social Tension, **Unesco International Social Science Bulletin**, Vol. 11, No. 01 (Spring,1950), pp. 92, 93

كافية لحدوث نزاع أو أزمة.[1] أي أن التوتر قد لا يتحول إلى نزاع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف.

نخلص إذا إلى أن التوتر هو حالة سابقة على النزاع، تتميز بالعداء والتخوف والشكوك المتبادلة بين طرفين أو أكثر، وأن هذا الموقف إذا تحول إلى شكل خطير قد يؤدي إلى حدوث النزاع، أما إذا تمكنت الأطراف من القضاء على حالة الشك والعداء، أمكنهم ذلك من تجنب الخوض في النزاع الذي قد يتحول بدوره إلى عنف مادي.

ومع هذا لا يمكن تصنيف حالة التوتر ضمن المظاهر العنيفة للنزاع، ويمكن وفقاً للتقسيم العضوي للنزاع لدى جون غالتونغ (النزاع جسد– ذهن) إدراج التوتر في الزاوية أو المستوى المجرد Abstract Level من النزاع وليس المستوى الملموس Concrete Level أي الزاوية التي تتعلق بمواقف أو ذهنية الأطراف فيما يتعلق بتوافق أو تعارض أهدافهم، وليس الزاوية التي تمثل السلوك الظاهر لأطراف النزاع سواء كان لفظيا أو غير لفظي.[2] إذن؛ فالتوتر في جملة بسيطة هو: "حصول العداء من دون اعتداء".

ج– الأزمة Crisis: بدأت استخدامات هذا المصطلح في علم الطب الإغريقي القديم حيث كان يستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول هامة، أو لحظات مصيرية في تطور المرض، يتوقف عليها إما شفاء المريض خلال فترة قصيرة إما موته، كما استخدم الفيلسوف والمؤرخ الإغريقي **ثيوقيديدس**، هذا المصطلح ست مرات في مؤلفه "تاريخ الحرب البيلوبونيسية" للدلالة على حدوث منعطفات حاسمة في مسار هذه الحرب، وتتالى استعمال هذا المصطلح عبر الحقب الزمنية ليوظف في القرن 16 في المعاجم الطبية، وفي القرن 17 أصبح يستعمل هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الدولة والكنيسة، وفي القرن19 تواتر استخدامه للدلالة على ظهور مشاكل خطيرة أو لحظات تحول فاصلة في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[3]

وورد لمصطلح الأزمة Crisis العديد من المعان اللغوية، فهناك من يرجعها إلى أصولها إلى اللغة اللاتينية، إذ هي مشتقة أصلا من الكلمة اليونانية Kpivew أي بمعنى لتقرر To decide أو تعني نقطة التحول في الأمراض الخطيرة والقاتلة التي تؤدي عادة إلى الموت المحقق أو الشفاء التام.[4] أما قاموس ويبستر، فيعرفها؛ بأنها تتكون مِن مقطعين "Cri" و"Sis" وكل منهما يعني

---

[1] محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، تسوية النزاعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة غريب، دون سنة، ص09.

[2]Johan Galtung, Theories of conflict: Definitions, Dimensions, Negations, Formations, opcit,p36.

[3] عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، ط1، القاهرة، مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 17، 18.

[4] البعلبكي، قاموس المورد، ط1، بيروت، لبنان، بيروت، دار العلم للملايين، 1976، ص 237

الوقت الذي ينبغي أن تقرر فيه.[1] أما اللغة الصينية فقد برعت إلى حد كبير في صياغة مصطلح الأزمة... إذ ينطقونه "Ji–Wet" وهي عبارة عن كلمتين: الأولى تدل على الخطر والأخرى تدل على الفرصة التي يمكن استثمارها، وتكمن البراعة هنا في تصور إمكانية تحويل الأزمة وما تحمله مِن مخاطر إلى فرصة لإعادة صياغة الظروف وإيجاد الحلول السديدة.[2] أما في اللغة العربية، فالأزمة متأتية مِن الفعل الثُلاثي زام، زاما، أزم وتعني الشدة والقحط والطريق الضيق، ويطلق على كل طريق بين جبلين مأزم.[3] وتتحول الأحداث إلى أَزمة إذا اشتدت وضاقت ووصلت إلى طريق مسدود أو شبه مسدود.

أما من الناحية الاصطلاحية فإنه يحفل أدب العلاقات الدولية المعني بدراسة الأزمة الدولية بالعديد مِن الجهود الفكرية التي حاولت أن تعطي تعريفا محددا للازمة، فقد ورد بان الأزمة في قاموس المصطلحات السياسية تعني: "حدوث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينه، وأن الأزمة تمثل تهديدا للدول ومصالحها الحيوية".[4] أما الأستاذ "أمين هويدي" فيعرفها:"سواء أكانت إقليمية أم عالمية فهي مجموعة مِن التفاعلات المتعاقبة بين دولتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد يصل أحيانا إلى احتمال عال لنشوب الحرب، وفيها يواجه صانع القرار موقفا يهدد المصالح العليا لدولته في ظل ضيق الوقت".

ومن الجدير بالذكر؛ إن مصطلح الأزمة لا يستخدم على صعيد القانون الدولي، ففي ميثاق الأمم المتحدة لا توجد إشارة صريحة لكلمة الأزمة، وإنما استخدمت مصطلحات مقاربة لها من قبيل "موقف، مشكلة، نزاع، خلاف حدودي..".[5]

أما الأستاذ "عبد العزيز جراد" فيرى بأن الأزمة تحدث "عندما يجعل أحد الأطراف فجأة الطرف الآخر في وضع لا يطاق ويقتضي منه اتخاذ قرارات سريعة والقيام بردود فعل عنيفة إذا كان قابل بفقدان قيمته".[6]

أما الأزمة الدولية فيعرفها السيد عليوة بأنها: "تحول مفاجئ عن السلوك المعتاد، كما تعني تداعي جملة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم، أو

---

[1] Webster Dictionary, Daradise, Press inc-U.S.A, 2000, P.157.

[2] فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس- المراحل– الآليات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض، 2002،ص17.

[3] محمد بن أبي بكر الرازي، قاموس مختار الصحاح، بيروت، دار الكتاب العربي، 1967، ص15.

[4] عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، ط1، بغداد، دار الرقيم للنشر، 2005، ص244.

[5] أمين هويدي،"إدارة الأزمات في ظل النِظام العالمي المراوغ"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 112، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1993،ص177.

[6] عبد العزيز جراد، المرجع السابق، ص95.

المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق، و في عدم التأكد، و ذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة".[1]

وقد عرفها الأستاذ "اورال يونك" بان الأزمة هي: "أحداث سريعة تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار في النظام السياسي الدولي على نحو غير مألوف يزيد مِن حالات استخدام العنف"،[2] أما الأستاذ "كنيث بولدينغ" فيعرفها بأنها: "نقطة تحول في العلاقات الدولية أو النظام السياسي، والأزمة لا تقتصر في التعبير عن نفسها وأطرافها فقط، وإنما تعبر عن طبيعة النظام الدولي وأزمته، فالأزمة ظاهرة دولية تحدث ضمن إطار النظام الدولي وتأتي نتيجة لتفاعل وحداته وهي تمثل تهديدا للعلاقات الدولية".[3] وفي ذات المعنى يقترب "وليمز" بقوله: "إن الأزمة لا تؤثر على أطرافها فقط، وإنما تؤثر في سلوك الدول الأخرى، إذ لا توجد أزمة دولية تنفرد ببيئة خاصة بها، أي لا توجد أزمة محلية تنفرد ببيئة أطرافها فقط، وإنما أي أزمة تندلع تأخذ طابع عالمي". أما "تشارلز ماكليلاند" Charles Maclelland فيعرف الأزمة الدولية بأنها:"فترة انتقالية بين السلم والحرب، فأما أن تتجه هذه الفترة الانتقالية نحو الحرب كوسيلة من وسائل احتواءها، أو أن تعود إلى مرحلة السلم وهذا ما يعتمد على طرفي الأزمة".[4] ولا يبتعد "كلن سنايدر" كثيرا في تعريفه للازمة عما سبق، بقوله؛ إنها:"سلسلة متعاقبة من التفاعلات بين حكومتين أو أكثر تعيش في حالة صراع شديد وعنيف قد يصل إلى نشوب الحرب".[5]

كما يعرفها جون سبانيير John Spanier بأنها "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الوضع الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب".[6] وعليه توصف الأزمة بأنها حمى العلاقات الدولية، وينظر إليها بأنها ساعة مأساوية في العلاقات الدولية.

أما أوران يونج Oran Young فإنه يرى أن الأزمة الدولية هي : "مجموعة من الأحداث سريعة التلاحق تزيد من أثر قوى عدم الاستقرار في النظام الدولي العام أو أي من نظمه الفرعية

---

[1] السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث: مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، القاهرة، مركز القرار للاستشارات، 2002، ص47.

[2] عباس رشدي العماري، المرجع السابق، ص 25، 26.

[3] Kenneth Bailding, Conflict and Defense, Harperanq Row Torch Book Edition, U.S.A,1963, P. 250.

[4] Charles M. Mcleland, "The Beginning Duration and A. Batement of International Crisis: Comparison two conflict. Newyork, Freepress, 1972, P.81

[5] Clenn. H. Snyder, Conflict And Crisis in International System in Roseau Thompson, Boyd World Politics, Free Press, New York, 1976, P. 282.

[6] حسين قادري، المرجع السابق، ص 21

فوق المستويات المعتادة الطبيعية وبشكل ملحوظ بحيث تزيد من إمكانية وقوع العنف داخل النظام الدولي".[1]

وذهب الأستاذان "تشارلز هيرمان" و"هولستي" في تعريف الأزمة على أنها: "موقف أو حدث يكمن فيه عنصر المباغتة والمفاجأة ينطوي على توتر شديد وحاد في العلاقة بين دولتين أو أكثر أو وحدتين أو أكثر مِن وحدات المجتمع الدولي، ويشكل جزء حاسما من الصراع الدولي الذي تتصاعد وتيرته لمساسه بالأهداف والقيم والمصالح الحيوية العليا للدولة وإدراك صانع القرار لذلك، وإدراكه بان هناك ضيق في الوقت وقصر في المدة الكافية للتعامل مع الموقف المتأزم والرد عليه مع بروز احتمالية عالية للجوء إلى استخدام القوة المسلحة، مما يتطلب منهم الموائمة بين الأهداف التي يسعون لتحقيقها، وبين الوسائل والإمكانات المتوافرة لديهم التي تساعدهم على حل الأزمة".[2] أي أن هناك ثلاثة عناصر ينبغي توافرها لاعتبار أي موقف أزمة، وهذه العناصر هي: عنصر المفاجأة، وعنصر التهديد، وعنصر الوقت المتاح لرد الفعل.

كما حدد الأستاذ "مايكل بريتشر" Michael Breacher مفهوم الأزمة وفقا للظروف المرافقة لها، وحددها بأربعة ظروف، وهي، تغيير في محيطها الداخلي والخارجي، وتغيير للقيم والمصالح الأساسية للدولة، ووقت محدد وضيق للرد عليها، واحتمالية استخدام العنف والقوة المسلحة".[3]

مما سبق وباستقراء تعريفات الأزمة يتضح وجود عناصر مشتركة تتمثل في:

- وجود خلل وتوتر في العلاقات.
- الحاجة إلى اتخاذ قرار.
- عدم القدرة على التنبؤ الدقيق بالأحداث القادمة
- نقطة تحول إلى الأفضل أو الأسوأ.
- الوقت يمثل قيمة حاسمة.

وعليه فالأزمة تحمل ثلاث خصائص رئيسية:

- عنصر المفاجأة: كون الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار.
- عنصر التهديد: أي أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار كبيرة.
- عنصر الزمن: من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن صانع القرار لا يملك متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة.

---

[1] رجب ضو خليفة المريض، إدارة الأزمات الدولية: أزمة لوكربي في الإطار العربي الإفريقي(دراسة مقارنة)؛ ط1، عمان، الأردن، دار زهران للنشر، 2014، ص 27.

[2] Charles F. Hermann, International Crisis as Situational Variable, The free Press Division of Macmillan Publish, New York, 1969, P.214-216.

[3] Michael Brecher and Benjamin Gist, decision in crisis Israel 1967 and 1973 University of California, 1980, P. 230- 235.

نخلص إذن، إلى أن الأزمة هي تعبير عن وضع نزاعي مؤقت يحمل طابع التهديد والمفاجأة، بالإضافة إلى كثرة الأحداث التي قد توصل الأزمة إلى الحرب إذا لم تتم إدارتها بشكل جيد. كما تعبر على أنها نقطة تحول هامة في مسار النزاع تعبر عن رغبة طرف من الأطراف في إنهاء حالة الخلاف لصالحه، وذلك بإتباعه سلوكا مفاجئا وغير متوقع، يفهمه الآخر على أنه تهديد مباشر لوجوده، وقد يعمق من حجم التضارب الموجود مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب.

د-الصراع struggle: الصراع في اللغة العربية، مأخوذ من صرع، والصرع: الطرح بالأرض، وخصه بالإنسان، صارعه مصارعة، وصرعا: غالبه في المصارعة، واصطرع القوم: تصارعوا، وتصارع الرجلان: حاول كل منهما أن يصرع الآخر، والمصارعة والصراع: معالجتهما، أيهما يصرع صاحبه.[1]

يرد في الترجمة العربية؛ وفي كثير من أعمال متخصصين في العلوم السياسية التركيز على كلمة Conflict كترجمة لكلمة الصراع، في حين تتم ترجمة كلمة النزاع بنفس اللفظ أو بألفاظ أخرى نجد أقربها للمعنى المعتمد هو لفظ struggle، ومع ما في ذلك من تداخل، فإن هناك ميلا من جانبنا للفصل بين المصطلحين باستعمال النزاع بمصطلح Conflict، وأن يتم النظر إلى مفهوم الصراع، باعتباره ظاهرة ديناميكية تقترح موقفا تنافسيا معينا، يكون كل من المتفاعلين فيه عالما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطرا أيضا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر.[2]

فالصراع من الناحية الاصطلاحية يعرف على أنه: "حالة من التناقض المتعدد المستويات والميادين، وقابلية هذه الحالة للتسوية صعبة جدا عكس النزاع"،[3] فهو حسبه ينطوي على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقرر غالبا إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين. في حين يشير النزاع إلى درجة أقل حدة وأقل شمولا في الاختلافات. أو هي "حالة بين فاعلين أو أكثر تنطوي على تناقض تام أو شبه تام بين الأطراف حول موضوع الصراع مما يجعل منه مستمرا في الزمان ومهددا لوجود الأطراف"، فهو كما يعرفه أمين هويدي بأنه: "تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر، بحيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر جزئيا أو كليا حتى تتحكم إرادته في إرادة الخصم، وبذلك ينهي

[1] أبي الفضل، جمال الدين محمد بن أكرم، ابن منظور، المرجع السابق، ص34
[2] منير محمد بدوي، المرجع السابق، ص 35-82
[3] اسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 223.

الصراع بما يحقق أهدافه ومصالحه"،[1] وفي المقابل يعرفه لويس كوسر بأنه: "تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تجنيد أو تصفية أو إيذاء خصومهم".[2]

كما تعبر كلمة صراع بمفهومه الواسع؛ عن الوضع الذي تشتبك بمقتضاه جماعة بشرية محددة الهوية (سواء كانت قبيلة، جماعة عرقية، جماعة لغوية، جماعة ثقافية دينية، اقتصادية أو سياسية) مع معارضة واعية من جانب واحد أو أكثر من الجماعات البشرية الأخرى وذلك بسبب إتباعها مسلكا لا يتوافق مع أهدافها أو يبدو لها ذلك.[3]

يمكن اعتبار الصراع أعمق من النزاع، ولذلك عادة ما يتم الحديث عن إدارة الصراع بدل حله، خلافا للنزاع الذي يمكن حله عبر وسائل حل النزاعات،[4] لهذا يتم التعامل مع استطالة الأمد الزمني للنزاع دون حل على أنه صراع، وبذلك فإن النزاع يشير إذا إلى موقف صراعي تواجه أطرافه أحد موقفين أحدهما قابل للتفاوض، بينما الأخر لا يحتمل التوفيق، ومن هنا كانت أهمية وحيوية البحث عن إطار لتحليل وحل المشكلة موضع النزاع.[5]

وعليه؛ فالاختلاف بين النزاع والصراع يتمثل في أن الأخير ينطوي على نضال مرتبط بالقيم، مرتبط بالأهداف غير المتوافقة- بل والمتناقضة- وبنظريات القوة وصنع القرار في المجموعة الدولية، أي أن الصراع يهدد ليس جزءا من أراضي الدولة أو سيادتها أو شرفها مثلما هو حال النزاع، وإنما يهدد وجود الأطراف المتصارعة في ذاتها".[6] ولعل الصراع العربي الإسرائيلي يمثل أوضح الأمثلة على ذلك فهو "صراع وجود لا نزاع حدود".

نخلص إلى أن الصراع؛ يصف علاقة يرى فيها كل طرف؛ أهداف الطرف الآخر أو قيمه أو اهتماماته أو سلوكه على أنها مناقضة له، حيث يشمل الصراع أولا، العلاقات بين أطراف الصراع، وتصوراتهم الخاطئة، وقيمهم المشتركة والمنفصلة، وأهدافهم ودوافعهم؛ وثانيا، البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية التي يحدث فيها الخلاف.

هـ-العنف والإرهاب Violence & Terrorism: يعتبر العنف ظاهرة لصيقة بالنزاع، وهو في أغلب الأوقات أحد مخرجات أو أبعاد النزاع، يعرف بعض الباحثين العنف بأنه: "ظاهرة تتألف من أفعال، ومفردات، واتجاهات، ببنية أو نظم، تسبب إيذاء جسديا ونفسيا واجتماعيا أو بيئيا، أو تمنع الناس من الوصول للاستفادة الكاملة من إمكانياتهم البشرية"، وأبسط أشكال العنف وأبرزها

---

[1] أمين هويدي، "الصراع الإقليمي وعلاقته بالصراع العالمي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 173، (1993)، ص 21.
[2] جيمس دورتي؛ روبرت بالتسغراف، المرجع السابق، ص 140.
[3] ثامر إبراهيم كامل هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا الاتحادية كقوتين صاعدتين، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2014، ص33.
[4] حسين قادري، المرجع السابق، ص 19،20.
[5] منير محمد بدوي، المرجع السابق، ص 35-82
[6] حسين عدنان السيد، العرب في دائرة النزاعات الدولية، ط1، بيروت، لبنان، مطبعة سيكو، 2001، ص 18.

حسب Jeong Ho-Won هي: "القيام بعمل الإيذاء المادي للآخرين من البشر، ويشمل استخدام القوة، أو التهديد باستخدامه".[1]

يتخذ العنف شكلان رئيسيان حسب"غالتونغ" الأول: عنف مباشر، وذلك مثل القتل والاضطهاد والتعذيب والقمع والإيذاء الجسدي، والحصار والعقوبات الاقتصادية. والثاني: عنف بنيوي، وهو ما يعرف بالعنف غير المباشر، مثل: التمييز والاستغلال وممارسة التخويف وغيرها.[2]

يرى Jeong Ho-Won أن الشكل التقليدي للعنف وهو العنف المادي المباشر، يكون ظاهرا واضحا، في حين أن العنف غير المباشر عادة ما يكون كامنا غير ظاهر.[3]

أما مفهوم الإرهاب فإنه يمثل صورة خاصة من صور النزاع منخفض الحدة، أو إحدى صور النزاع التي تنخفض فيها درجة العنف نسبيا. وعادة ما تتم الأعمال الإرهابية بواسطة الأفراد أو الجماعات التي تتصرف أو ترتكب أعمالها كنوع من المعارضة لحكومة قائمة، أو نائبة عنها، أو عن سلطة حكومية. وتتمثل السمة المميزة للإرهاب في أن نية التأثير – أو التأثير المقصود- على جماعة محددة كهدف لها، أكثر من التأثير على ضحيتها مباشرة، والتي قد تكون، أولا تكون طرفا في النزاع المباشر. وعلى ذلك، ومقارنا بالنزاع، فإن الإرهاب يمثل إستراتيجية سياسية قائمة على القهر تستخدم التهديد بالعنف والألم كأداة رئيسية لها.[4]

و- الحرب War: يتفق أغلب المختصون في دراسة النزاعات الدولية على أن الحرب هي التعبير المادي عن النزاع، لتعتبر بذلك آخر مرحلة يبلغها النزاع أو هي ذروة النزاع بعد استنفاذ كل الأساليب السلمية لحله.

ويعرفها ماو تسي تونغ Mao Tse-Tung على أنها: "أعلى أشكال الصراع لحل التناقضات بين الطبقات أو الأمم أو الدول أو المجموعات السياسية، عندما تتطور تلك التناقضات إلى مرحلة معينة، وقد وجدت هذه الظاهرة منذ بزوغ الملكية الفردية وتكون الطبقات".[5] ومن الذين عرفوا الحرب على أنها صراع، "مارتن Marten" إذ عرفها بقوله: "الحرب عبارة عن صراع بين الناس"، فالحرب الدولية تعتبر أحد أشكال الصراع الاجتماعي، ويقول كل من "بنكر تشك Bynher scheek" و"تونز Twins" و"جيفكن Geffeken" و"بلنتشلي Bluntschli" و"براديبه

[1] سامي إبراهيم الخزندار، المرجع السابق، ص71

[2] Johan Galtung and Dietrich Fischer, Pioneer of Peace Research, New York, and London: Springer, 2013, pp.35-36.

[3] سامي إبراهيم الخزندار، المرجع السابق، ص72.

[4] منير محمد بدوي، المرجع السابق، ص 35-82

[5] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 12

Pradier" و"شارل ديبوسCharles Dupuis"، بأن الحرب هي: "صراع بين دول مستقلة ولها الصفة الدولية".[1]

يعرف مارسيل ميرل الحرب بأنها: "وضع أو موقف يتميز بالوضوح على الأقل في مظهره، حيث نكون في هذه الحالة أمام نزاع مسلح بين دولتين"،[2] ويرى هنري كيسنجرKissinger Henry أنها: "عمل سياسي شامل يلجأ إلى القوة المسلحة في مرحلة من مراحل تحقيق هدف معين لا يستدعي بالضرورة كسر إرادة الخصم أو فرض مشيئة المنتصر كاملا".[3] بينما عرف "كلاوزفيتش" الحرب بأنها: "عمل من أعمال العنف، يستهدف إكراه الخصم على تنفيذ إرادتنا"، وهي أي؛ الحرب: "استمرار السياسة بطرق أخرى"، فهي أداة سياسية حقيقية، إنها استمرار للنشاط السياسي بوسائل أخرى، المطمح السياسي هو الهدف، والحرب هي وسائل تحقيقه، ولا يمكن التمعن في الوسائل بمعزل عن غاياتها"،[4] أما "كليمان"، فيعرف الحرب بأنها: "فعل اجتماعي داخلي من جهة وبين المجتمع من جهة ثانية، وتتم ممارسته في نطاق دولة واحدة أو في النطاق الدولي".[5]

ويعتبر برتراند راسل Bertrand Russell الحرب بمثابة نزاع بين مجموعتين تحاول كل واحدة قتل أو تشويه أو تعطيل أكبر عدد ممكن من المجموعة الأخرى للوصول إلى هدف تعمل له.[6] أما كارل دويتش Karl Deutsch فيرى في الحرب بأنها: "درجة عالية من العنف المنظم تحضر له وتقوم به دولة معتبرة ذلك عملا شرعيا يدخل في نطاق أبسط حقوقها، ويكون هذا العنف المنظم موجها ضد دولة أخرى أو ضد إحدى الوح دات السياسية غير الدولة كالمنظمات والحركات الوطنية والسياسية".[7]

وعليه تعتبر الحروب أقسى تجليات هذه النزاعات، فعندما تقع الحروب، فذلك يعني أن ثمة مصالح متناقضة تناقضا كاملا في لحظة معينة، وغير ممكن حلها إلا عبر اللجوء إلى القوة المسلحة وليس مجرد التهديد بها،[8] فالحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في تطور بعض النزاعات الدولية،[9] ويجعل "فالنستين" "الحروب أصعب أنواع النزاعات قاطبة"،[1] ويرى أنها تختلف عن جميع

---

[1] سيار الجميل، "الحروب: ظاهرة تاريخية مدخل من أجل فهم سوسيولوجي"، **عالم الفكر**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، العدد 2 المجلد 36، (أكتوبر/ ديسمبر 2007)، ص 13.

[2] مارسيل ميرل، المرجع السابق، ص 498.

[3] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 12

[4] كارل فون كلاوزفيتز، الوجيز في الحرب، ترجمة: أكرم ديري، والهيثم الأيوبي، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988، ص74-89.

[5] جيمس دورتي؛ روبرت بالتسغراف، المرجع السابق، ص 143.

[6] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 13.

[7] ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1، بيروت لبنان، دار الكتاب العربي، 1985، ص 295

[8] خليل حسين،العلاقات الدولية النظرية والواقع ـ الأشخاص والقضايا، ط1، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص206.

[9] إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 224.

جميع أنواع النزاعات الأخرى، من حيث أنها تمثل تحركا لا رجعة عنه، وتتضمن الحروب عمليات الاستيلاء على الأراضي، وإخلاء السكان، وقتل الجنود والمدنيين، وتدمير الممتلكات والموارد البيئية، والتأثير السلبي على النمو العقلي والسيكولوجي والثقافي للأفراد، وتعد الحروب من بين إحدى أشد الظواهر. التي يمكن أن نصنف كلا من عمليات التطهير العرقي، والقمع المنظم، والاستبدادية الشمولية، وتمثل هذه المظاهر أعمالا يسببها البشر ضد بعضهم بعضا، كما أنها تمثل قضايا يمكن إنهاؤها وإصلاحها من قبل البشر. أيضا. ولكنها قضايا لا يمكن مسحها، إذ أنها تظل عالقة وبقوة في تاريخ الشعوب، والجماعات والأفراد.[2]

ويميز ريمون أرون Raymond Aron الحروب باعتبارها الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية –في كتابه الحرب والسلام بين الأمم– ثلاث أنواع من الحروب وهي:[3]

– الحروب الكاملة وتكون بين وحدات سياسية يكون بينها اعتراف بالوجود والشرعية.

– حروب فوق الدول أو حروب امبريالية وهي التي يمثل موضوعها أو منشؤها أو نتيجتها في القضاء على بعض المتحاربين وتكوين وحدة من مستوى أعلى.

– حروب تحت الدول أو تحت الامبريالية ويتمثل رهانها في الحفاظ على تفكك وحدة سياسية وطنية أو امبريالية .

ويتم الانتقال من حرب بين الدول إلى حرب امبريالية عندما يقوم أحد فاعلي النظام الدولي راضيا أو لا، ببسط هيمنته أو إمبراطوريته على منافسيه في حال الانتصار.

يقدم كل من "دايفييد سينغر/كارل دويتش/إلفن سمول" تعريفا دقيقا للحرب، اعتمدوا في وضعه على معايير كمية تتضمن وجود 03 شروط:

– وجود 1000 قتيل كحد أدنى في السنة من العسكريين خلال المعارك (العسكريين كل من يحمل السلاح وليس المنظمين رسميا لجيش نظامي).

– تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة والتجنيد والتدريب لنشر القوات المسلحة، واعتماد الخطط للقتال والسلم.

– وجود تغطية شرعية: من خلال وجود دولة أو وحدة سياسية معينة تعتبر أن ما تقوم به ليس بمثابة جريمة بل واجب لخدمة أهداف جوهرية و شرعية عن الدولة.

ورغم ذلك، هناك من يفرق بين الحرب والنزاع، إذ يرى أن الحرب تختلف شكلا ومضمونا عن النزاع، هذا الأخير تحكمه مفاهيم قيمية وعقائدية فلسفية يصعب في كثير من الأحوال أن

---

[1] بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات الحرب والسلام والنظام العالمي، ترجمة: سعد فيصل السعد، ومجمد محمود دبور،ج1، ط1، عمان، الأردن، المركز العربي للدراسات السياسية، 2006، ص36.

[2] المرجع نفسه، ص 36.

[3] محمد سمير عياد، المرجع السابق، ص 13

تكون موضع اتفاق بالنسبة لأطرافه، بمعنى أن الأطراف المتصارعة تعبر عن قدر كبير من التناقضات الفكرية، والثقافية، والقيمية، والتاريخية والعقائدية يكون من الصعوبة بمكان إيجاد حلول لها، وحالة التناقض هذه لا تحل إلا بزوال أحد الطرفين المتنازعين بحرب ينتصر فيها أحدهما على الآخر، وهذه نهاية حدية، أو نهاية صفرية قد لا تتحقق في عصرنا الراهن لأسباب عديدة، ولا تتحقق إلا في استثناءات قليلة.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن نلاحظ أنه في الوقت الذي تتنوع فيه مضامين النزاع ومظاهره سياسيا، واقتصاديا، وأيديولوجيا ...، تتجسد الحرب أساسا بحالة الالتحام العضوي المباشر، وبعد أن تتصاعد وتيرة النزاع إلى مستويات يصعب ضبطها والتحكم فيها، مما يدفع بالأطراف المتنازعة إلى العنف المسلح باستخدام القوة العسكرية.

وهنا تشكل الحرب الحل الأخير عندما تلجأ الأطراف المتنازعة إلى حسم تناقضاتها المتجذرة بالأداء العسكري، بعد أن تعجز عن حلها بالوسائل السلمية وإذا كان النزاع يتصف بشموليته وتعدد مستوياته، سواء من حيث الأدوات المستخدمة، أو من حيث الأدوات المتاحة لإدارته، فإن الحرب لا تترك أمام أطرافها إلا واحدا من خيارين، إما الاستمرار أو الاستسلام، المقاومة أو الإذعان، النصر أو الهزيمة، لذا فإن الحرب وإن كانت تشكل أحد مظاهر النزاع، فإنها تمثل الحالة الأخيرة في تطور مسارات بعض النزاعات الدولية.[1]

ثانيا- خصائص النزاعات الدولية وأركانها وصورها ومبادئها:

1- خصائص النزاعات الدولية:

- يأخذ النزاع صفة الدولية إذا كان قائما بين دول في الدرجة الأولى، إلا أن أنه لا يقتصر على الدول فقط، فقد يشمل أشخاص القانون الدولي العام الآخرين، كالشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية والإقليمية، وحركات التحرر الوطني، وأحيانا الأشخاص الطبيعيين (العاديين) نظرا لأهمية تأثيرهم في النظام الدولي على الرغم ما يوجد من التباس ونقاش حول هؤلاء الأشخاص.

- النزاع الدولي معقد بطبيعته لأنه يرتبط بعوامل سياسية، وقانونية، واقتصادية واجتماعية وثقافية وأيديولوجية.

- النزاع ينطوي على آثار آنية وأخرى مستقبلية تظهر على المدى البعيد بمعنى النزاع ممتد والآثار التي يخلفها ستظل قائمة لعدة سنوات أخرى، فالنزاع يحدث نتيجة تعارض المصالح أو عدم التوافق بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف إلى عدم القبول بالوضع القائم.

[1] عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، ط1، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع،2010، ص 96 ، 97.

وقد وضع بعض الباحثين جملة من الخصائص المميزة للنزاع الدولي حتى يمكن ضبطه بشكل عملي بدلا من وضع تعريف محدد، وهذا ما قام به ماك سنايدر "Mack Snyder" أين وضع جملة من الخصائص على الشكل الأتي:[1]

أ- ينشأ النزاع من أهمية الموقع وندرة الموارد.

ب- يتورط في النزاع طرفين على الأقل. (هنا التركيز على الإرادات الوطنية لأن الموضوع متعلق بالنزاع الدولية).

ج- تتشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة وأعمال مضادة. وهنا يشير الباحث إلى مسألة التصادم المباشر بين الأطراف واستخدام القوة .

د- سلوك وتصرف الأطراف يهدف إلى تعطيل، الأضرار، إبادة الطرف الآخر، أو ضبط المعارضة.

هـ- يشمل النزاع أيضا امتلاك السلطة أو ممارستها، أو محاولة امتلاك السلطة أو ممارستها.

و_ للنزاع نتائج اجتماعية مهمة.

وللنزاع مستويات عدة بحسب حدّته، وتتدرج من الاختلاف البسيط في الرأي إلى الخلاف الجدّي، فالنزاع المتجذّر، فالنزاع المزمن، ثم النزاع العنيف.

وقد تختلف طبيعة النزاع بحسب موضوعه. وصحيح أن كل نزاع ينفرد بخصائصه ومستوى حدّته وطبيعة موضوعه، إلا أنه غالبا ما يشاطره غيره من النزاعات مميزات مشتركة عديدة. فالشعور بالغضب والإحباط والخوف وفقدان التواصل، والميل إلى لوم الآخر أو تجريده من إنسانيته، والتصعيد واتخاذ القرارات الإستراتيجية في استخدام العنف أو التفاوض أو الوساطة كلها عوامل نجدها وغيرها في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وفي أزمة البوسنة والهرسك، وغيرها من الأزمات. إذا فالشكل قد يتغير ولكن الخصائص الكاملة هي نفسها أو قد تتشابه إلى حد بعيد.

2- أركان النزاعات الدولية: هناك من وضع أركان للنزاع الدولي حتى يمكن أن نعتبر نزاعا ما نزاعا دوليا وهي:[2]

- **الأطراف:** يشترط النزاع الدولي بين طرفين على الأقل لأن النزاع الدولي لا يقوم بين عناصر طرف واحد لأنه يكون في هذه الحالة صراعا داخليا.

[1] كمال حماد، النزاع وإدارة النزاع، العدد 27 - كانون الثاني 1999، تاريخ الزيارة 2021/02/20
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9-%D9%88%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9

[2] كمال حماد، النزاعات الدولية، المرجع السابق، ص18

– **الدولية:** يجب أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي كما يمكن أن يكون للأشخاص الآخرين المعنويين كانوا أن يكونوا أطراف في هذا النزاع ما لم يتم نزع صفة الدولة عنها، كما يعتبر النزاع بين أعضاء الاتحاد الفيدرالي هو نزاع داخلي وليس دوليا.

– **المنازعة:** وتعني المعارضة أو إبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الدولة الأولى في المسألة محل النزاع أو إنكارها أصلا أو تفسيرها تفسيرا يعاكس أو يغاير أو ينقص أو يزيد على تفسير الدولة الأولى، أو استعمال الوسائل المادية أو القانونية أو كلاهما لإثبات ذلك.

والمنازعة كركن جوهري في حالة النزاع الدولي قد تتخذ أشكالا متعددة على سبيل المثال:[1]

– عدم الاتفاق في وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين.

– اعتراض طرف من الأطراف على إجراء أو رأي لطرف آخر بخصوص موضوع النزاع.

– إنكار إدعاء طرف من الأطراف من جانب الطرف الثاني.

– تفسير أحد الأطراف موضوع النزاع تفسيرا يغاير تفسير الطرف الآخر.

3– صور النزاعات الدولية: تتمثل في الآتي:[2]

أ– إدعاء يقابله رفض واحتجاج: وضع الأطراف تجاه تنازع المصالح يمكن أن يبدو في مظهرين ففي هذا الفرض المظهر الأول هو إعلان إرادة من جانب إحدى الدول بواسطة الادعاء Contention حيث يدعي طرف بأن مصلحته الخاصة يجب أن تعلو ومن هنا يتبنى موقفا معينا أو سلوكا معينا، والإدعاء ليس مجرد تصريح أو تعبير بسيط عن الإرادة، وإنما يعبر عن موقفا وقد يستمر فترة طويلة من الزمن، ويمكن أن يكون مؤسسا على قواعد قانونية، الأمر الذي يضفي على النزاع طابعا قانونيا، كما أنه قد يفتقر إلى الأسانيد القانونية.

ب– إدعاء يقابله سلوك رافض له: أحيانا يأخذ النزاع الدولي شكلا آخر وصورا أخرى حيث يصور ادعاء من جانب دولة ما ولا يقابله احتجاج من جانب الدولة الأخرى الموجه لها الإدعاء أو المعنية به أو الضار بمصالحها، وإنما ترد على الادعاء في شكل سلوك تصل من خلاله إلى تحقيق مصالحها دون المرور بمرحلة الاحتجاج في شكل دبلوماسي.

ج– سلوك الذي يعقبه احتجاج: في إطار هذه الصورة نجد أن السلوك قد يصدر أو يحدث أولا من جانب الدولة في قيامها باحتلال منطقة ما ملحقة الأذى والضرر بمصالح دولة أخرى مجاورة لها، وضد هذا السلوك الضار تقوم الدولة الأخرى بالاحتجاج وبدون الاحتجاج الذي هو تصرف قانوني، تعلن الدولة من خلاله رفض السلوك الأول فإن النزاع لن يحدث، والنزاعات

---

[1] المرجع نفسه، ص20.

[2] براهيم بن محي الدين، دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين دراسة قانونية تطبيقية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2017/2016، ص 29- 31.

الدولية في هذا الشكل لها أمثلة في الحياة الدولية وفصل فيها القضاء الدولي والمثال النموذجي بهذا الخصوص هو النزاع الليبي التشادي حول قطاع أوزو الذي تمت تسويته بحكم من محكمة العدل الدولية عام 1994.

4-مبادئ النزاعات الدولية: هناك العديد من المبادئ التي تحكم النزاعات الدولية، ولعل من أهم هذه المبادئ:[1]

أ- أن وجود نزاع ما على الساحة الدولية يجب أن يتم تحديده بطريقة موضوعية، وهذا يعد من أهم المبادئ التي تحكم النزاعات الدولية.

ب- نظرا لأن النزاع الدولي يخص أشخاص قانونية دولية مستقلة بعضها على البعض الآخر ومتساوية قانونا، فإن رأي أي منهم لا يسمو على رأي آخر، وبالتالي فلا بد لحل النزاعات من توافر التراضي بين أطرافها.

ج- يجب على كافة أشخاص القانون الدولي السعي دائما نحو حل نزاعاتهم الدولية التي قد تنشأ بينهم بالطرق السلمية وسنتحدث لاحقا عن أهم الوسائل المستخدمة في هذا الخصوص، سواء كانت طرقا قانونية أو قضائية أو سياسية أو غيرها من الطرق السلمية.

د- أن النزاع الدولي يفترض لإمكانية حله أن يكون نزاعا قائما بالفعل، حيث لا يمكن بداهة حل النزاع قد انتهى بالفعل وتم حله.

ثالثا- أنواع النزاعات الدولية: يمكن أن نضع تصنيفا بسيطا للنزاعات كالآتي:

1- من حيث كونها داخلية[2] أو خارجية[3]: حدثت معظم النزاعات -سواء كانت قديمة أو حديثة- إما داخل الدولة بين أفرادها، أو بين مختلف فئاتها المكونة للمجتمع، أو تحدث بين الدول بعضها ضد البعض؛ إلا أن هناك تداخل بين النوعين، حيث نجد أن كثيرا من النزاعات الداخلية تتجاوز غالبا الحدود لتصبح نزاعات بين الدول، ينجم عنها خلافات حول الحدود أو الموارد الطبيعية أو المطالبة بالحكم الذاتي أو بالانفصال، وفي بعض الأحيان بدعم من دولة أجنبية قد تصبح طرفا في النزاع لاحقا،[4] فينتج عنه تحول في النزاع من داخلي إلى نزاع خارجي. فالنزاع هو

---

[1] المرجع نفسه، ص 33.

[2] يعرف النزاع الداخلي بأنه انهيار أو تعطل النظام الاجتماعي والسياسي القائم، دون أن يكون هنالك بالضرورة نظام بديل، ويحدث عندما تلاحظ مجموعتان أو أكثر أن مصالحها أصبحت متناقضة، وان التعبير عن مواقفها أصبح يتم بعدائية أو بأعمال تؤدى بالإضرار بالمجموعات الأخرى، ولطالما تم قرنه بالحرب الأهلية، التي هي في جوهرها تكاد دوماً أن تكون نزاعاً على أساسيات حياة المجتمع والمؤسسات التي تشكله، وبذلك تحمل الدينامية الداخلية لعمل الحكومة أهمية لا تقل عن أهمية الانتصارات في المعارك والتحركات على الجبهات.

[3] يجدر الإشارة إلى المحاور الأساسية بشأنه: إنه تنازع الإرادات الوطنية بسبب الاختلاف، والتناقض في دوافع الدول وتصوراتها، وأهدافها وتطلعاتها.- إنه تنازع على الموارد والإمكانيات لكل دولة، حفاظا على هذه الموارد أو التوسع نحو اكتسابها. - طبيعة هذه العلاقات المتناقضة بين الأطراف المختلفة، تؤدي إلى اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية من قبل طرف أو أطراف، تمس بمصالح وإمكانات وموارد طرف أو أطراف أخرى.

[4] خالد حساني، مدخل إلى حل النزاعات الدولية، ط1، الجزائر، دار بلقيس، 2011، ص 15،16.

عبارة عن منافسة تقوم بين فئات أو دول تعتبر كل منها أن أهدافها متناقضة مع الطرف الآخر، ولذلك تكون النزاعات الداخلية بين جماعات وفئات داخل الدولة الواحدة، بينما تكون في المجتمع الدولي بين دول أو مجموعة من الدول والفاعلين الدوليين الآخرين الذين لهم القدرة عل التأثير في مجرى العلاقات الدولية.[1]

2- **من حيث طبيعتها:** تصنف إلى نزاعات قانونية وسياسية واقتصادية وأيديولوجية وحضارية مع التركيز على النزاعات القانونية والسياسية، ونزاعات ذات الطبيعة المختلطة.[2]

- **النزاع القانوني:** هي التي يمكن حلها وفقا لنصوص ومبادئ وقواعد القانون الدولي المقبولة في وقتنا الراهن من طرف أعضاء المجتمع الدولي، وهي أيضا التي تتعلق بالأمور التالية: (تفسير المعاهدات، أية مسألة في القانون الدولي العام، خرق الالتزامات الدولية، التعويض من جراء أي خرق للالتزامات الدولية).[3]

ونظرا لاتساع هذه المواضيع وشموليتها يرى الوضعيون وعلى رأسهم كلسن إلى الاعتقاد بأن كل النزاعات تقبل الحلول القضائية وأنها كلها تتعلق بقاعدة من قواعد القانون الدولي العام، لكن هذا الرأي مبالغ فيه لأن هناك بعض النزاعات لا يمكن تفسيرها وإيجاد حل لها في إطار قواعد القانون الدولي العام لأن هذا الأخير غير مكتمل وخاضع للتطورات الدولية المستجدة.[4]

- **النزاع السياسي:** إذا تعذر حله وفقا لهذه النصوص والمبادئ والقواعد الدولية (حسب تفسير النزاع القانوني)، وبالتالي هي التي لا تقبل الحلول القضائية بينما النزاعات القانونية هي التي يمكن تسويتها عن طريق هذه الحلول وبالتالي النزاع السياسي هو الذي يمكن حله بالطرق السياسية والدبلوماسية (المفاوضات، الوساطة، المساعي الحميدة، التوفيق، التحقيق).[5]

لكن في الحقيقة التفريق بين النزاعين (القانوني، السياسي) أمر اختياري يرجع إلى إرادات أطراف النزاع، فإذا اتفقت هذه الدول إلى اللجوء إلى القضاء والتحكيم كان نزاعا قانونيا، أما إذا كانت أطراف النزاع غير راغبة في ذلك أصبح النزاع سياسي والحل يتم وفق الطرق الدبلوماسية والسياسية.[6]

-**النزاعات ذات الطبيعة الاقتصادية:** تحدث هذه النزاعات بسبب تناقض المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى المرتبطة بالموارد الطبيعية والأسواق والطاقة، لأن المسيطر على هذه

---

[1] حسين قادري، المرجع السابق، ص 34،35.
[2] أحمد أبو الوفا، القانون الدولي والعلاقات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006، ص 377.
[3] صفاء سمير إبراهيم، المنازعات الناجمة عن خلافة الدول وسبل تسويتها، ط1، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2012، ص 74.
[4] حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية (مقاربة نظرية)، ط1، الجزائر، مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008، ص15.
[5] كمال حماد، المرجع السابق، ص 20.
[6] أحمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص 378.

العناصر على صعيد العلاقات الدولية سيتحكم في العالم، لما تمثله من عناصر قوة، فبقدر ما تتصارع الدول وتتنازع من أجل اكتسابها، فإنها تفعل ذلك للمحافظة عليها وتنميتها أكثر.[1]

3- من حيث خطورتها وأهميتها: يعرض الأستاذ أناتون رابوبورت في كتابه fight, games and debatcs نموذجا علميا لتقسيم النزاعات، فعنوان الكتاب في حد ذاته يشير إلى هذا التقسيم للنزاعات الدولية من حيث خطورتها ففي حالة fight أو الصراع المسلح فكل طرف من أطراف النزاع يسعى للقضاء والسيطرة ثم التقليل من حجم وأهمية الطرف الآخر، فالنزاعات الأيديولوجية والدينية والعرقية تصنف ضمن هذا النوع من النزاعات الدولية كالصراع العربي الصهيوني والصراع الهندي الباكستاني حول كشمير أما في حالة اللعبة "game situation" فكل طرف من أطراف النزاع يريد أن يربح ويحقق أهدافه على حساب الطرف الآخر، لكنهما مجبرين على التعاون والمساومة في قواعد اللعبة، وفي الحقيقة فإن كل طرف في حاجة إلى الطرف الآخر وانعدام أو ذهاب أي طرف يعني انعدام اللعبة تماما ولتوضيح ذلك يستعمل الكاتب تقنيات نظرية اللعبة، وأخيرا في حالة الحوار كل طرف في النزاع لا تقوم فقط بدراسة وتحليل والرد على تصرفات واختيارات الطرف والأطراف الأخرى، ولكن أيضا تحاول إقناع الطرف الآخر على ضرورة البحث عن نقطة الاتفاق بين كل أطراف النزاع، وهنا تستعمل كل دولة الوسائل الدبلوماسية لفرض وجهة نظرها، وهذا هو الطابع المميز للمفاوضات التي تجري بين الدول في شتى المواضيع، وما دامت مصالح الأطراف المعنية غير متناقضة ومتعارضة بصفة كلية فإنه يمكن الوصول إلى حل وسط.[2]

كما أن حدة النزاع وخطورتها تقاس كذلك من طرف البعض بعدد القتلى في النزاع، فالنزاع الخطير هو الذي يخلف 1000 قتيل (مسلحة صغيرة أقل من 1000 قتيل متوسط 1100 قتيل خلال مسار النزاع والحرب أكثر من 1100 قتيل، ويمكن قياس خطورة النزاع باتساع مداه الجغرافي والوسائل المستخدمة فيه والإطراف المشاركة في إدارته بشكل مباشر أو غير مباشر.

4- النزاعات الدولية من حيث عدد الأطراف المشاركة فيها: هناك نزاعات ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف، وبغض النظر عن سبب النزاع الذي قد يرتبط بمواضيع معقدة فكلما توسع ليشمل عدد أكثر من الدول فإنه يكون أخطر.[3]

5- تقسيمات أخرى حديثة لأنواع وأشكال النزاعات الدولية:

وهناك عدة تقسيمات أخرى حديثة لأنواع وأشكال النزاعات الدولية، وهذا راجع إلى اختلاف المعايير المستخدمة في تصنيفها، وفيما يلي مجموعة من التصنيفات:

---

[1] حسين قادري، المرجع السابق، ص 36،38.
[2] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص13.
[3] حسين قادري، المرجع السابق، ص 41.

أ- **التصنيفات التقليدية والحديثة:** حسب "كوينسي رايت" ،"إيفان" أدى انتشار النزاعات الإثنية داخل الدول إلى عدم القدرة على حصر النزاعات بين الدول فقط، بل امتدت التصنيفات الحديثة إلى وضع تصنيفات حديثة تتضمن النزاعات داخل الدول بين الجماعات والسلطة مثلا.

وبالتالي لابد أن ندرس خصائص الفاعلين (دول، جماعات عرقية..) وأنماط التفاعل، فخلال الحرب الباردة كانت هناك مصالح ذات طابع جيواستراتيجي، ولكن بعد نهاية الحرب الباردة ظهرت أنماط تفاعلية اقتصادية إلى جانب الهوية والأبعاد الثقافية.

ب- تصنيف ترابطات (تلازمات) الحرب: Correlates of war (C.O.W) هذا التصنيف قدمه "دايفييد سينغر" و"مريديتش شاركيس" بناءا على دراستهم للنزاعات في الفترة الممتدة من 1816 إلى 1987، وقسموا من خلاله النزاعات (الحروب) إلى ثلاثة فئات كما يلي:[1]

*حروب بين الدول: صدام مسلح بين دولتين أو أكثر أعضاء في النظام الدولي تخلف 1000 قتيل أو أكثر في السنة.

*حروب خارج الدول: صدام ثابت بين دولة عضو في النظام الدولي قانونيا وكيان سياسي ليس عضو في النظام الدولي (الجماعات الإرهابية، الجرائم المنظمة)، خارج حدودها الإقليمية، يخلف 1000 قتيل على الأقل في السنة.

*حرب داخل الدولة: صدام ثابت بين قوتين مسلحتين داخل الحدود الإقليمية للدولة، يخلف 1000 قتيل في السنة من العسكريين. ونفرق في هذا الصدد بين:

-- الحرب الأهلية: صدام ثابت لقوات مسلحة حكومية وقوات كيان آخر خارج عن السلطة.

-- حرب بين الطوائف أو الإثنيات: صدام مسلح ثابت بين جماعات بشرية متمايزة (دينيا أو عرقيا أو إثنيا)، لا تضم القوات المسلحة للحكومة.[2]

ج- تصنيف مشروع معطيات النزاعات: Conflict Data Project (CDP) أنجز في إطار موضوع بحثي بجامعة "UPPSALA" السويدية، تضمنت الدراسة موضوع (الدول في النزاعات المسلحة من الفترة الممتدة بين سنة 1945 إلى غاية 1999)، وعرف النزاع المسلح في إطار هذه الدراسة بأنه:" تعارض موضوع الحكم أو الإقليم أو الاثنين معا، يستعمل فيه الطرفان القوة المسلحة، يخلف على الأقل 25 قتيل مرتبط بالمعركة"، نفهم من التعريف بأنه قدم معيار كمي يحدد من خلاله الفرق بين النزاع المسلح الذي يستلزم وجود 25 قتيل على الأقل وحالة الحرب التي نجد فيها 1000 قتيل كل سنة.

---

[1] محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 217.

[2]Wallensteen Peter & Margareta Sollenberg, armed conflict and regional conflict complexes :1989-1997, London: Cambridge University Press,1980 ,p33.

يضع هذا التصنيف النزاعات ضمن أربع فئات حسب معيار خصائص وطبيعة الفاعلين:[1]

*نزاع بين الدول: دولة في حالة نزاع ضد دولة أخرى داخل النظام الدولي.

*نزاع داخلي محض: يقع ضمن الحيز الجغرافي لدولة ما ولا تتدخل فيه أطراف خارجية.

*نزاع خارج النظام: حرب خارج الدولة، دولة وطرف آخر خارج النظام، أي دولة تدخل في حرب أو نزاع مسلح مع كيان أو فاعل غير رسمي.

*نزاع داخلي مدول: عكس النزاع الداخلي المحض، يبدأ النزاع بين أطراف قاعدية محلية، ثم يعرف انتشارا بتدخل دول الجوار أو دول القرابة الإثنية مثلا، في حالة النزاع في كوسوفو بدأ النزاع داخلي بين الأغلبية الألبانية المسلمة ولأقلية الصربية، ثم عرف النزاع لاحقا تدخل دول الجوار والقربى، ألبانيا إلى جانب ألبان كوسوفو وصربيا إلى جانب الأقلية الصربية، ثم توسعت الأطراف للتجاوز البعد الإقليمي بتدخل قوى وأطراف دولية (الو.م.أ، حلف الناتو، الاتحاد الأوربي، روسيا، السعودية...).

بالإضافة إلى المعيار السابق الذي قدمته هذه الدراسة في تصنيف النزاعات، قدمت معيار آخر يعتمد على الحد الأدنى من القتلى من العسكريين، وعليه تقسم النزاعات إلى:[2]

*نزاعات مسلحة صغيرة: وهي النزاعات التي تؤدي إلى مقتل 25 قتيل على الأقل في السنة، وأقل من 1000 قتيل في أي سنة، بمعنى أنه ينظر إلى النزاع بحجم القتلى خلال سنة مرت من سنوات النزاع، فإذا وصل عدد القتلى ما بين أكثر 25 و أقل من 1000 قتيل في السنة اعتبر نزاع مسلح صغير.

*نزاعات مسلحة متوسطة: هي النزاعات التي تؤدي إلى مقتل أكثر من 1000 قتيل طيلة النزاع (من بدايته إلى نهايته). لكن بشرط ألا يتعدى عدد القتلى 1000 في السنة وإلا فإننا نصبح بصدد التعامل مع حالة الحرب.

*الحروب: 1000 قتيل أو أكثر من في السنة.

وقد تم من خلال هذه الدراسة مسح 204 حالة نزاع حديث، توصلت إلى النتائج التالية:

*حسب عدد القتلى: 104 منها حروب، 13 حالة نزاعات مسلحة متوسطة، 87 كانت نزاعات مسلحة صغيرة.

*حسب خصائص الفاعلين: 145 نزاع داخل الدول، 19 نزاع بمشاركة قوى دولية خارجية، 40 نزاع بين الدول.

---

[1] محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 235.

[2] رضا دمدوم، دور الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في قبرص، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة قسنطينة3، كلية العلوم السياسية، علاقات دولية، 2016/2015، ص 41، 42.

د- تصنيف أيكور للنزاعات الاثنية: (ECOR) Ethnic Conflict Research Project

[1] أنجزه كريستيان شيرر Cristian P Scherrer عام 1999 م، في إطار مشروع بحثي: "النزاعات العنيفة 1985-1996". كان الهدف الأساسي لهذا البحث هو إدراج عامل الإثنية Ethnicity والعنف الشامل غير الحرب Non-war Mass violence إلى دراسة أنماط النزاعات بعدما كانت هذه العوامل غائبة في التصنيفات الموجودة.

حدد هذا التصنيف سبعة أنواع من العنف الشامل يضم حروبا وأنواع غير عسكرية من العنف الشامل، تؤدي عادة إلى أكثر من ألف ضحية في السنة، وتتمثل هذه الأنواع في:

- حروب ضد النظام Anti-Regime Wars (أو نزاعات سياسية وإيديولوجية): الدولة ضد تمرد يهدف إلى الاستبدال للحكومة.

-نزاعات إثنية- قومية: Ethno-nationalist conflicts هي غالبا نزاعات داخل الدولة حيث تواجه هذه الأخيرة جماعات قومية، ويمكن أن تكون أيضا نزاعات بين الدول.

-نزاعات بين الدول.

-حروب التحرر من الاحتلال الأجنبي، أغلبها ذات طابع إثني -قومي.

-نزاعات بين الجماعات الإثنية inter-ethnic conflicts حول مصالح جماعية محددة.

-حروب العصابات Gang wars: يقوم بها فاعلون آخرون غير الدولة (تختلط بهم عناصر إجرامية) لتحقيق مصالح خاصة.

- الإبادة Genocide: قتل شامل منظم من طرف الدولة.

اعتمد هذا التصنيف كل المعايير تقريبا بهدف توسيع عملية التصنيف لتضم قواعد متعددة (دول، جماعات إثنية، حركات التحرر، عصابات،....)، مواضيع الهوية والإثنية بالإضافة إلى مواضيع السياسة والإيديولوجية والاقتصادية. وكذلك الأخذ في الحسبان أن العنف الشامل ليس مرتبطا بالنزاعات بين الدول فحسب.

هـ- تصنيف معهد هايدلبرغ لأبحاث النزاعات الدولية: ينطلق المعهد في تصنيفه لها انطلاقا من طبيعة النزاعات الدولية، وأهداف الأطراف المتورطة فيها فهناك نزاع بسبب الصراع على السلطة من خلال سيطرة فئة على السلطة والتي تعمل على الحفاظ على الوضع القائم، وفئة أخرى تحاول تغيير الوضع من خلال مطالبتها بالاستقلال، ونزاع حول الحدود وعلى الموارد الطبيعية، والنزاع الأخير نزاع الذي يغذيه عامل الهوية والأيديولوجية، لذلك أحصى المعهد 414 نزاع عام 2013 مقابل 83 بعد ثمانية الحرب العالمية الثانية.[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 42.

[2] Disputes non-violent, Crises violent, Crises limited wars", Conflict Barometer 2013, N.22, Heidelberg institute international CONFLICT research, 2013,P.15.

رابعا- تطور ونشأة نظرية النزاع

لقد ارتبطت دراسة النزاعات الدولية بتطور العلاقات الدولية، ومختلف التغييرات التي عرفتها النظم السياسية تاريخيا، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة مدارس في دراسة النزاعات الدولية، كانت تهدف إلى فهم الظاهرة، وكيفية تحقيق السلم، غير أن هذه المدارس تنوعت واختلفت في تفسير النزاع الدولي وبالتالي لم توجد نظرية شاملة وقائمة بذاتها.

1- مرحلة الحضارات القديمة والديانات السماوية: من الناحية التاريخية كان ظهور الجانب النظري للنزاع يرجع إلى فترات قديمة، إلا أن هذا الجانب قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالديانات، ففي الصين كان ينظر للحرب بأنها مدمرة للمودة التي يجب أن تسود بين الشعوب، لذلك عمد إلى تحريمها.

فبالنسبة للحروب عند اليونانيين القدماء نجد أنها كانت شديدة الضراوة والعنف، وكانت تعكس الطبيعة النفسية التي كانوا عليها، حيث كانوا يعتبرون أنفسهم عنصرا فوق غيرهم من البشر، وشعبا فوق الشعوب الأخرى، ولذلك يرون من حقهم إخضاع الشعوب والسيطرة عليها، ومن هنا كانت علاقاتهم بهذه الشعوب تحكمية لا ضابط لها، وكانت في الغالب علاقات عدائية، وحروباً مشوبة بالقسوة لا تخضع لأية قواعد ولا تراعى فيها أية اعتبارات إنسانية،[1] ولذا قامت بين الإغريق وغيرهم حروب كثيرة كحروبهم مع قرطاجنة والفرس، حيث قال أرسطو طاليس:" إن اليونانيين ينبغي لهم أن يعاملوا الأجانب بما يعاملون به البهائم"، وأما الحرب عند الرومان فهي امتداد لما كان عليه اليونانيون القدماء من حيث نظرتهم إلى بقية الشعوب دفعتهم إلى غزو بلادهم والسيطرة عليها.[2] من خلال غزو بلدان البحر الأبيض المتوسط والقيام ببسط سيطرتها ونفوذها على هذه البلاد، وأقدمت على وضع نظام صارم لم تمكن أي دويلة من الخروج عليه وهو ما سمي بقانون الأمم، والملفت للنظر أن الرومان في علاقاتهم بغيرهم لم ينظروا إليها على أنها علاقات دول بل هي علاقات أجزاء إمبراطورية واحدة يحكمها قانون واحد هو القانون الروماني.[3]

نخلص من كل ما تقدم إلى أن السمة الغالبة على السياسة الدولية في العصور القديمة غلبة علاقات القوة والحرب والعداء المتبادل بين الدول والممالك على حساب علاقات التعاون، وهذا يبرره بطبيعة الحال الاستعلاء والاستكبار وسيادة القوة فيما بين الوحدات الفاعلة في ذلك الوقت، لكن هذا لا يمنع من التقرير بأن هناك علاقات دولية وسياسات متفاعلة فيما بين الوحدات السياسية، وإن لم تكن في إطار السلم والتعاون.

---

[1] جاستون بوتول، الحرب والمجتمع، ترجمة عباس الشربيني، بيروت، دار النهضة العربية، 1982م، ص20.

[2] وهبة الزحيلي، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، ط3، دمشق، دار الفكر، 1998، ص41

[3] بطرس بطرس غالي، ود. محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط 9، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990، ص340.

وأما الديانات التي كانت في هذه العصور فكان لها موقفها المتباين من الحرب، فالديانة اليهودية كانت قد حسمت أمرها وقررت شرعية الحرب، بل تعتبر الحرب فيها حرب إبادة واستئصال لكل معالم العدو وتحكم بقتل كل ذي حياة حتى ولو كان من النساء والأطفال والبهائم.[1]

أما المسيحية فقد اختلفت مواقفها تبعا للتطور التاريخي لهذه الديانة، ففي البدء كان الرأي السائد مؤيدا للسلام، يقول "جاستون بوتول": كان للمسيحية الأولى تجاه الحرب موقف أصيل قوي، إذ لعنتها ورفضتها في جملتها وقالت: "من يضرب بالسيف فإنه بالسيف سوف يموت"،[2] ثم تغير فيما بعد عندما منحت المؤسسات أو الحريات العامة، ومن هنا برز مفهوما الحرب العادلة والحرب المقدسة، ومنه تركزت دراسة الحروب في البحث عن شرعيتها، حيث اعتبر القديس أوغسطين (354- 413) الحرب المشروعة هي التي تقوم ضد أعداء لهم نوايا خبيثة،[3] أما توماس الإكويني حدد ما اعتبره الشروط الثلاثة لكي تكون الحروب مشروعة، وهي الخير العام، النوايا العادلة، تحقيق العدل.

وقد مارست الكنيسة دورا كبيرا في العلاقات الدولية في هذه الحقبة من خلال:[4]

-السلم الإلهي وهو فكرة جديدة للسلام العالمي في صورة دينية تبسط بواسطته الكنيسة سيطرتها على العالم المسيحي، تحت ستار أسرة دولية مسيحية تجمع بين دول أوربا الغربية تحت السلطة العليا للبابا.

-إشاعة فكرة هدنة الرب وقد أطلق عليها فيما بعد السلام الديني أو الكنسي في القرن العاشر الميلادي

-التحكيم البابوي: وقوامه قيام البابا بدور الحكم في المنازعات بين الدول، أو بين الملوك والأمراء.

أما الإسلام فيقوم على تقسيم العالم دار الإسلام ودار الحرب،[5]حيث تسود في الأولى أحكام الإسلام وتكون السلطة فيها للمسلمين، وفي نطاق هذه الدار أوجد الإسلام نوعا من القومية الإسلامية القائمة على أسباب التوحيد بالله والاعتراف برسوله محمدا خاتما للأنبياء والرسل، كما تضم دار الإسلام كل من المؤمنين والمستأمنين، أما دار الحرب فهي التي تخرج عن سلطة ولاية

---

[1] محمد خير هيكل، الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، ط2، بيروت، دار البيارق وابن حزم، 1996، ص11.

[2] وهبة الزحيلي، المرجع السابق، ص44.

[3] بطرس بطرس غالي، ود. محمود خيري عيسى، المرجع السابق، ص 341.

[4] صبحي فاروق صبحي،" الحرب والسياسة الدولية (دراسة تحليلية في النشأة والتطور)، **مجلة الدراسات التاريخية**، المجلد 07، العدد 21، (حزيران 2015)، ص 190.

[5] دار الإسلام ودار الكفر، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AF%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85_%D9%88%D8%AF%D8%A7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%81%D8%B1

الحاكم الإسلامي وليس بينها وبين المسلمين عهدا، فالبعض يرى أن الحرب هي أساس العلاقة والبعض الآخر يرى أن السلم هو أساس العلاقة استنادا إلى النصوص القرآنية التي لا تبيح القتال للمسلمين إلا استثناءا كحالة الدفاع عن النفس.

غير أن التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الدولية عبر عدة محطات تاريخية أهمها الكشوف الجغرافية، مؤتمر واستفاليا 1648 ومؤتمر فيينا 1845 أدى إلى انهيار المسلمة الدينية في دراسة الظواهر الدولية ومنها النزاعات، ويمكن بصفة عامة تقييم مراحل تطور دراسة النزاعات الدولية امتدادا من هذه المرحلة إلى المراحل التالية:

2- مرحلة الحكومة العالمية: نشأت ابتدءا من القرون الوسطى مع انهيار نفوذ الكنيسة وظهور الدول المستقلة (القومية)،[1] ومفهوم السيادة عند بودان الأمر الذي أدى إلى تبلور علاقات دولية تقوم على أساس السيادة والمساواة، كما تسمح هذه المرحلة بانطلاق الاكتشافات الجغرافية وسباق الدول نحو ضم أراضي جديدة مما مهد الطريق إلى حدوث العديد من الحروب بين الدول الأوربية وهنا اعتبرت السيادة المطلقة التي تتمتع بها الدول سببا أساسيا للنزاعات والحروب[2] وبالتالي كانت هناك دعوة للتخلص من النزاعات الدولية، وتبرز في دعوة الفرنسي مارسلو دي بادو في كتابه (دفاع عن السلام) عام 1305م إلى منع الحروب ما أمكن وتحقيق ما تصبو إليه البشرية المسيحية من السير نحو السعادة الأبدية، ثم جاء من بعده الشاعر الإيطالي دانتي اليجيري فاقترح من خلال كتابه (المملكة) الذي وضعه عام 1310م إقامة حكومة عالمية تخضع لأحكامها كافة الدول، ثم جاءت دعوة إيارزموس عام 1510م من خلال كتابه الذي عنونه أخيرا "بشكوى السلام"، دعا فيه إلى إقامة اتحاد من دول أوربا يمثل عصبة أمم يتساوى أعضاؤها في القوة حتى لا يتاح لأحدها السيطرة على الآخرين، وبعدها مشروع الوزير الفرنسي "سلي" الذي وضعه عام 1603م لتنظيم السلام بين الممالك أطلق عليه المشروع الكبير، وهو يرمي إلى إنشاء اتحاد يجمع الأمم المسيحية. وعلى غراره مشروع جان جاك روسو في كتابه (مشروع لسلام دائم) الذي نشره عام 1861م، ثم دعوة وليام بن في كتابه (رسالة لإيجاد السلام في أوربا والعالم) لإقامة برلمان أوربي وعصبة للأمم تقوم بتسوية المنازعات الدولية، وطرح إيمانويل كانت مشروعه في كتابه (السلام الأبدي) عام 1795م، وتميز مشروع كانت بمطالبته بحكومة دستورية عالمية تضم جميع دول العالم.[3]

---

[1] مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث، ط2، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1994، ص11.

[2] محمد أحمد علي المفتي، "العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي: دراسة تحليلية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، المجلد 27، العدد2، (1990)، ص 23.

[3] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، القاهرة، دار الفجر، 2004، ص246

3- مرحلة القانون الدولي والتنظيم الدولي: في القرن 19 م خاصة بعد مؤتمر فينا 1815 الذي يعتبر تطورا مهما في تاريخ العلاقات الدولية بالنظر إلى النتائج التي أفضى إليها خاصة الترتيبات القانونية التي تحكم الدول وهو ما أدى إلى بروز اتجاه قانوني يسعى لإيجاد وسائل لإلغاء النزاعات والحروب والتركيز على عناصر التضامن والمصالح المشتركة التي أكثر أهمية من عناصر النزاع والتناقص.

وكان أبرز من مثل هذا الاتجاه "جون أوستين" (1859/1970) و"جورج سل" في كتابه: "موجز قانون البشر1932" الذي دعا فيه إلى تنظيم المجتمع الدولي مع أسس جديدة، كما اتسمت هذه المرحلة بظهور المنظمات الدولية وبداية انتشارها بسرعة خلال هذه الفترة (1914/1865)، حيث تم إنشاء التلغراف الدولي 1865، واتحاد البريد العالمي 1876...[1] وهذا ما أثر على دراسة النزاعات بالرجوع إلى المنظمات الدولية ودورها في منع النزاعات وتنظيم العلاقات بين الدول خاصة مع إنشاء عصبة الأمم، كما نشير أن هذه الفترة عرفت أيضا انعقاد مؤتمرا لاهاي 1899 و1907 الذين اهتما بإيجاد أجهزة وآليات للقيام بدور محدد وفعال في شؤون حفظ السلام وحل النزاعات بالوسائل السلمية.[2]

4- مرحلة الواقعية السياسية: تتمثل المدرسة الواقعية السياسية التي أنشئت بعد الحرب العالمي الثانية رد فعل أساسي على تيار المثالية الذي مثله القانونيون، وجاءت لتحلل ما هو فاتر في العلاقات الدولية وتحديا لسياسة القوة والحرب والنزاعات.

وعموما فإن المدرسة الواقعية تضم اتجاهين فيما يخص أسباب وسلوكيات الدول النزاعي، يعتبر الاتجاه الأول أن الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة وهي غريزة حيوانية تتمثل في حب السيطرة والهيمنة، وتزداد هذه العدوانية عندما انتقل من المستوى الفردي إلى مستوى الدولة، نتيجة ازدياد الإمكانات الموجودة وتأخذ أبعادا أخرى وتؤدي إلى نزاعات وصراعات، أما الاتجاه الثاني فيقول أن البحث عن القوة ليس نتيجة لغريزة حيوانية متأصلة في الطبيعة البشرية، إنما ينتج أساسا عن توق شديد للأمن، فانعدام الأمن في نظام دولي يتسم بالفوضى يخلق ضغوطا على الدولة للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة وإن اضطرار الدول لزيادة قوتها من أجل دعم أمنها إلى ازدياد النزاع بينها.

إذا فالنزاع بالنسبة للواقعيين مرتبط بمفاهيم القوة، كما توضح الفقرة السابقة، ويعتبر أيضا النزاع مرتبطا بمفهوم المصلحة الوطنية لأن الدول خلال سعيها لتحقيق مصالحها تصطدم ببعضها

[1] المرجع السابق، ص 173
[2] المرجع نفسه، ص208.

البعض، كما يعتبرون المصلحة الوطنية معيارا لتحديد سلوكيات الدول النزاعية، فعندما نفهم اتجاهات المصلحة عند الدولة فيمكننا عندئذ فهم السلوك النزاعي لدى هذه الدولة.[1]

5- المرحلة السلوكية وما بعدها: نشأت في منتصف الخمسينات، وما يميزها هو انفتاحها على النتائج والمعلومات والمناهج التي توصلت إليها العلوم الاجتماعية الأخرى: الاقتصاد، علم النفس الأنثروبولوجيا، علم الاجتماع وعلم الديموغرافيا، أكدت المدرسة السلوكية على شمولية العلاقات الدولية، لذلك اعتبرت أن العلاقات الدولية هي علم متعدد الفروع لذلك حاولت تطبيق عدة مناهج وأدوات نظرية للتحليل السلوك الدولي، ففي تحليلها للنزاعات الدولية لا تركز على عامل دون آخر بل تصنف وترتب جميع العوامل في نسق معرفي واحد يمكن من خلالها تفسير سلوك الدول، وتعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي حدثت في إطار المدرسة السلوكية وقد ساهمت بشكل أساسي في إدماج عدة مفاهيم ونظريات في دراسة علاقات بعضها ببعض.[2]

وما يميز هذه المرحلة أيضا هو تزايد الاتجاه إلى البحث عن مختلف السبل لحل النزاعات الدولية وهو ما أدى في نهاية الخمسينات إلى بروز اختصاص جديد يسمى أبحاث علم السلام وكان "يوهان غالتونغ" أول من أسس عام 1959 المؤسسة الدولية للأبحاث حول السلام التي كانت نقطة البداية لتبلور ما يسمى بـ"علم السلام وأبحاث علم السلام"، وهي تهتم بالدراسة السياسية والأخلاقية والمعيارية لمشاكل السلام لتسهيل قيام عالم أكثر عدالة.[3]

6-التحولات الجديدة في العلاقات الدولية ودورها في انتشار النزاعات:

شهد النظام الدولي تحولات كبرى منذ سقوط جدار برلين، حيث برزت مقاربة عالمية تدور حول قيم الديمقراطية، الحرية، حقوق الإنسان والتعددية، تحاول أن تفرض نفسها بوسائل وأدوات مختلفة (استخدام المؤسسات المالية الدولية، الحصار، المقاطعة الاقتصادية...). هذه التحولات التي سمحت ببروز مثل هذه المقاربة، يمكن حصرها في مجالات الأتية:

- **التحولات النظمية:** زيادة مشاركة دول كبرى في تسيير النظام الدولي، بروز دور النظم الإقليمية أو الفرعية، ظهور عوامل اختلال على مستوى الدولة.

- **التحولات الجيوسياسية:** التي ترتبت عن إعادة توزيع عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي، وانعكست على الجغرافيا السياسية بزوال الاتحاد السوفياتي، وتفكك الكتلة الشرقية، ثم توسيع الاتحاد الأوربي والحلف الأطلسي وإعادة طرح مسألة الحدود من جديد.

---

[1] أحمد محمد وهبان، "النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**، المجلد 1، العدد 2، (يوليو 2016)، ص 15- 24.

[2] عبد العزيز جراد، "التحاليل النظرية الأمريكية للعلاقات الدولية"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، العدد 10، الفصل الثاني، 1988، ص 70،71.

[3] سامي إبراهيم الخزندار، "علم دراسات الصراع والسلام وفض النزاعات: النشأة والتطور"، **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية**، المجلد 05، العدد 01، (كانون ثاني 2013)، ص 95، 96.

– **التحولات الاقتصادية:** والتي تجلت في التوجه نحو بناء نماذج تنموية ترتكز على اقتصاد السوق، والانفتاح على الخارج وبروز كتل تجارية حول بعض الأقطاب الاقتصادية مع تطور نوع من المنافسة بين هذه الكتل وكذا عولمة الاقتصاد وتسارع حركة رأس المال.

– **التحولات القيمية:** فبعد سقوط الأنظمة الشيوعية، برزت نظريتان حاولتا تقديم منظور شامل لتوجيه العمل، الأولى نظرية نهاية التاريخ للأستاذ "فرانسيس فوكوياما"، والتي تؤكد أن الديمقراطية الليبرالية الغربية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه، بعد انتصارها على الشيوعية، أما الثانية فهي نظرية صدام الحضارات للأستاذ "صامويل هانتغتون" والتي حاولت إيجاد عدو جديد من خلال تغيير صراع الإيديولوجيات الذي ساد خلال الحرب الباردة بصراع الحضارات والثقافات.[1]

– **التحولات الإستراتيجية:** الانتشار النووي ومخاوف التعديل في علاقات القوة بين الدول وهو ما يستوجب تحديد مكامن التهديد وأهداف الفعل النزاعي.

كل هذه التحولات أثرت على الظاهرة النزاعية من خلال الآتي:

– نهاية الحرب الباردة أدت إلى نهاية الصراع الإيديولوجي بين الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي والكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثمة انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع دوره كطرف مؤثر في إقامة السلام احتكاما إلى ما يسمى بالتفكير الدولي الجديد الذي يتمثل في إحلال "توازن المصالح"، محل "توازن القوى"، وقد أدى هذا الانهيار إلى تغيير نمط العلاقات الدولية والاتجاه نحو الأحادية القطبية تحت زعامة أمريكية في ظل ما أصبح يسمى بالنظام الدولي الجديد.[2]

– تراجع دور الإيديولوجية كمحدد رئيسي للصراع بين الدول مع بروز دور العامل الحضاري، فبعد انتهاء الصراع الإيديولوجي الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة والذي كان بمثابة وظيفة لتبرير سلوك السيطرة والهيمنة، كان لزاما على الطرف المنتصر وهو المعسكر الغربي إيجاد وظيفة أخرى لتبرير هذا السلوك والتي وجدت في الصراع الحضاري، وهي مرتبطة بفكرة العدو التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي تحولت النزاعات من نزاعات إيديولوجية إلى نزاعات حضارية.[3]

– زوال ضوابط النزاعات أثناء الحرب الباردة والتي كانت تتم إدارتها من قبل قوتين هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في إطار ما كان يسمى بالحروب المحدودة، أما

---

[1] مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة وأثرها على الصراع الدولي"، **مجلة الحقيقة**، العدد 11، (مارس 2008)، ص 30، 31.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، النظام الدولي الجديد، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 9.

[3] محمد زكريا إسماعيل، "النظام الدولي الجديد بين الوهم والخدعة "، **المستقبل العربي**، عدد 43، (جانفي 1991)، ص3.

اليوم اختلف الأمر فقد تعددت الأطراف بتعدد الفواعل الدولية من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية ومؤسسات مالية، وبروز دورها في إدارة النزاعات الدولية.[1]

– بروز أسباب جديدة للمواجهة والنزاع بين الدول كنقص المياه والتلوث، قضايا اللاجئين، المهاجرين، الأقليات...، وهذا بسبب تشابك وتعقد العلاقات الدولية التي انعكست على عملية إدارة النزاع مما جعلها أكثر صعوبة وتعقيدا من السابق. [2]

– تحول النزاعات من نزاعات صفرية إلى نزاعات غير صفرية؛ أي التحول من النموذج الصراعي إلى النموذج التنافسي،[3] بينما كانت الأداة العسكرية بمعناها الشامل (القواعد، الأحلاف، الاتفاقيات الأمنية سباق التسلح، الحروب المضادة، حروب العصابات) هي أداة إدارة العلاقات الدولية في المرحلة الصراعية، وأصبحت الأداة الاقتصادية (القروض، المساعدات، التبادل التجاري،...) هي أداة إدارة العلاقات الدولية في المرحلة التنافسية.[4]

–أما بالنسبة لمفهوم الردع فقد كان الإستراتيجيون في نظام الحرب الباردة يستطيعون تحديد العدو، ومواقفه ومعلوماته ومذهبه الاستراتيجي، وبالتالي يمكنهم وضع برنامج عمل واضح لمواجهته، ولكن بعد نهاية الحرب الباردة حدث تغير أساسي في الفكر الاستراتيجي، إذ لم يعد للاستراتيجيين مسح عمليات واضح ومستمر بسبب انتشار الأسلحة النووية لدى دول جديدة غير مستمرة جغرافيا وعدم معرفة مذهبها الاستراتيجي أو الطموحات التي تملكها.

– تحول النزاعات الدولية إلى نزاعات داخلية وهو ما أثبت فشل نظام الأمن الجماعي بعد انتهاء الحرب الباردة في إدارتها مثلما حدث في رواندا، الصومال، هايتي، وكونغو الديمقراطية، ونجاحه في العراق عند غزو هذا الأخير للكويت، وفي البوسنة والهرسك ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية توجيه هذا النظام بما يخدم سياستها الخارجية وإستراتيجيتها العالمية في محاولة عولمة إدارة النزاعات الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة لكسب الشرعية الدولية.[5]

– طبيعة هذه النزاعات خاصة ذات الطابع الاثني والعرقي بالخصوص واستهدافها للعنصر البشري؛ وقد أفرزت مفهوما جديدا في العلاقات الدولية هو مفهوم الأمن الإنساني، الذي يقضي بالتدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول حتى ولو كان النزاع داخليا، لأن المنظمة الأممية

---

[1] وهيبة دالع، "تأثير التحولات الدولية على إدارة النزاعات الدولية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد01، (أفريل 2019)، ص 1669.

[2] المرجع نفسه، ص 1669.

[3] وليد عبد الحي، "ملامح النظام الدولي الجديد وأثاره على الوطن العربي"، **السياسة الدولية**، عدد 91،(1999)،ص 80.

[4] وهيبة دالع، المرجع السابق، ص 1669.

[5] المرجع نفسه، ص 1669.

تحاول الالتقاء على الطابع الدولي لعمليات حفظ الأمن بمنطق أن النزاع الداخلي يشكل خطرا وتهديدا للسلم على المستوى الدولي.[1]

– بروز دور العامل الاقتصادي خاصة في ظل اشتداد التنافس الاقتصادي بين الدول على استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات وغزو أكبر قدر من الأسواق؛ حيث غدت العديد من النزاعات أسبابها الحقيقية اقتصادية كالحرب على العراق وأفغانستان التي كان النفط السبب الأساسي فيها، وقد برز دور العامل الاقتصادي كذلك في إدارة النزاعات الدولية من خلال الإغراءات المادية، وفرض العقوبات الاقتصادية التي أثبتت نجاعتها في العديد من النزاعات وأصبحت تركل رادعا لها.[2]

– بروز الثورة المعلوماتية والتكنولوجية أثر على عملية إدارة النزاعات، فبفعل هذه الثورة تداخلت المصالح الدولية وأصبحت أكثر تفاعلا بحيث تنعكس آثار أي نزاع محلي أو إقليمي أو دولي على الأمن بأبعاده المختلفة وبصورة أكثر عمقا ووضوحا من السابق، كما سهلت الثورة التكنولوجية على الأطراف الدولية مهمة الاتصال بمختلف الأطراف المتنازعة في عملية إدارة النزاع ومعرفة حيثياته ومعطياته، وكيفية التعامل معه.[3] كما يمكن اعتبار ثورة الاتصالات والمعلومات عاملا للنزاع، فوسائل الاتصال حسب دانيل بال d. bell كثيرا ما تنوب وتشارك القوة العسكرية، كما حدث في حرب الخليج 1991. وفي هذا السياق يرى ألفين توفلر Alvin Toffler أن عولمة المبادلات، والثورة المالية والاتصالات ستكون الميدان المفضل لنزاعات الموجة الثالثة.

– من أهم ميزات النظام الدولي بعد الحرب الباردة اتصافه بالتعقيد؛ إذ يشهد نزاعات دولية معقدة بعضها مسلح وبعضها يأخذ طابعا اقتصاديا أو ثقافيا أو سياسيا، هذا عدا غياب الاستقرار في العلاقات الاقتصادية بين دول الشمال الصناعية ودول الجنوب وبين دول الشمال نفسها.[4]

– محاولة تفتيت إدارة النزاع، فلم تعد تعتمد على الدول الكبرى؛ بل هي متعددة الأطراف بالنظر إلى تعقد النزاعات التي بات حلها يتطلب إشراك قوى محلية وإقليمية إلى جانب الدول الكبرى.[5]

– ظهور دور العامل القومي الذي تجسد في بروز دول جديدة أو وحدات دولية جديدة على إثر الانقسامات والمطالبة بالاستقلال مثل دول أوروبا الشرقية، واندماج بعض الدول مثل ألمانيا.[6]

---

[1] جمال إسماعيل، "عمليات حفظ السلم في العالم - مسيرة البحث عن إستراتيجية غائبة-"، **مجلة الجيش**، عدد 485، ديسمبر 2003، ص 19.

[2] وهيبة دالع، المرجع السابق، ص 1669.

[3] عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، بيروت، دار أمواج،2003، ص 160.

[4] المرجع نفسه، ص 160

[5] وهيبة دالع، المرجع السابق، ص 1670.

[6] المرجع نفسه، ص 1670.

– انتشار التكتلات الإقليمية خاصة وأن التكتل يعتبر أداة لمواجهة الصراعات الداخلية والدولية بشكل يساهم في إخمادها. وتعد التكتلات الاقتصادية الكبرى أهم التجمعات الإقليمية والجهوية رواجا وتأثيرا خاصة في ظل الوضع الدولي الجديد الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة، وأصبح فيه دور العامل الاقتصادي أكثر من العامل العسكري، ومن أهم هذه التكتلات، الاتحاد الأوربي، النافتا، تكتل الآسيان، وقد أدى نجاحها إلى انتشار التكتلات الدولية عبر مختلف الأقاليم العالمية.[1]

– تزايد دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات الدولية، ولهذا بدأت بوادر تفكك المركزية التي تمارسها الأمم المتحدة في رعاية السلم العالمي باعتماد بعض الدول في إطار الأمن الإقليمي مبدأ الحق الطبيعي في الدفاع الذاتي الذي تنص عليه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تحمل في أبعادها إمكانية المنظمات المحلية والإقليمية حل النزاع تكملة لدور المنظمة الدولية في المهام السلمية.[2]

– محاولة اختراق سيادة الدولة القومية خاصة في ظل العولمة وتنامي دور الفواعل الحكومية، وإرغامها على تبني نموذج واحد وفرض عليها مجموعة من القيم كاحترام حقوق الإنسان، الديمقراطية، حماية الأقليات...، والضغط عليها لتغيير أنظمتها السياسية بما يتماشى والمبادئ الديمقراطية باعتبار أن الأنظمة الديمقراطية تحول دون قيام النزاعات، وهذا خاصة في ظل انتشار موجة الديمقراطية على أنقاضها، خاصة مع تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول والتي أدت إلى تأثير ما يحدث داخل الدولة الواحدة على بقية الدول، وهو ما حدث بالنسبة لانهيار الأنظمة الاشتراكية في العالم، إلا أنه ورغم محاولات الاختراق لسيادة الدولة؛ إلا أنها لا زالت تعتبر أساس التحليل في العلاقات الدولية، ولا زالت تلعب دورا في مختلف التفاعلات العالمية بالرغم من تراجع هذا الدور، وحسب "بريجنيسكي" فإنه على الرغم مما تعرضت له الدول الوطنية من آثار فرضتها التطورات التكنولوجية؛ إلا أن ذلك لم يضعفها أو يقلل من فعاليتها، فلم تكن الدولة القومية في أي يوم أقوى مما هي عليه الآن، فمازالت هي التي تقرر الحرب أو السلم، وتجعل الإنسان يختار البيئة التي يلجأ إليها لإبراز خصوصيته وهويته، فكلما ازداد تطور التعاون بين الأمم واتسع كل ما لجأت الأمم إلى الخصوصية القومية.[3]

وبالرغم ما حدث من تحولات إلا أن ذلك لم يحدث قطيعة حقيقية سواء في التنظيم أو في السلوك، بل إن هناك محاولات لإعادة صياغة النظام الدولي بطريقة أخرى، خاصة بظهور فواعل جديدة كالمنظمات غير الحكومية منها منظمات حقوق الإنسان التي دعت إلى أنسنة وأخلقة

[1] محمد الفرجاني حصن، إفريقيا وتحديات العولمة، بيروت، الدار المصرية اللبنانية، 2002، ص 45.
[2] جمال إسماعيل، المرجع السابق، ص 18.
[3] وهيبة دالع، المرجع السابق، ص 1671.

السلوك الإنساني في إطار المبادئ والقيم التي تؤمن بها الشعوب على اختلاف انتماءاتها كأساس لتجنب النزاعات في العالم.

كما أصبح الباحثون يركزون على أبعاد جديدة لمفاهيم السلم، الاستقرار والأمن، مستوى الاعتماد المتبادل، الوزن الثقافي والتاريخي وكذلك العوامل البيئية والسيكولوجية والنمو الاقتصادي وبالنظر إلى كل هذه التغيرات أصبحت مهمة الباحثين في النزاعات الدولية والعلاقات الدولية أكثر صعوبة وتعقيدا وهو ما يفرض عليهم تطوير مناهجهم وإعادة تكييفها لمواكبة التغيرات الدولية الراهنة: ميشال فورتمن "تفرض المرحلة الحالية على المحللين تكييف مناهج مع وضعية دولية هي في آن واحد مرنة وأكثر غموضا من المراحل السابقة، الأولوية بالنسبة للباحثين والدبلوماسيين هي أن يكونوا أولا متتبعين للأحداث بطريقة نظمية، حتى يتمكنوا من الاستنتاج بسرعة الوقائع الأساسية وتصنيف المعطيات حسب مستويات التحليل التي يختارونها.

خامسا- مراحل تطور النزاعات الدولية

تعتبر دراسة مراحل تطور النزاعات، أو ما يسميه بعض المتخصصين بدورة النزاع The Conflict Cycle، أحد المجالات البحثية المهمة في إطار تحليل النزاعات الدولية.

لا يستهدف الباحثون، من خلال هذا المجال البحثي، تحديد مراحل للنزاع موضوع الدراسة فحسب، بل ينشدون تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية:

- تحديد التغيرات في سلوك الأطراف: أشكالهم، أهدافهم واستراتيجياتهم النزاعية من اجل تحليل أدق لإدارة النزاع Conflict Management التي تتغير حسب مراحل النزاع.

- تحديد التغيرات في مواضيع النزاع، حيث تختلف العوامل المؤثرة في كل مرحلة، من اجل تحليل أدق لمصادر النزاع Sources of Conflict

- تحديد أفضل استجابة للنزاع أو أحسن بدائل الحل حسب كل مرحلة من مراحل النزاع، من اجل تحليل أدق لحل النزاعات Conflict Resolution.

توجد عدة تقسيمات لمراحل تطور النزاعات، تتمثل أهمها في:

1- تقسيم الأستاذان: حسين بوقارة وحسين قادري:

المرحلة الأولى: تشرع الدول في تقديم الحجج والتبريرات التي من شأنها أن تعطي صفة الشرعية والعادلة على موقف كل دولة طرف في النزاع، وعليه يمكن القول أن أطراف النزاع في هذه المرحلة تدخل في مواجهة كبيرة بالحجج والأدلة وتبيان الأسباب ومحاولة كل طرف إقناع الطرف أو الأطراف الأخرى بموقفه بواسطة الطرق الدبلوماسية.[1]

[1] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 41.

وفي هذه المرحلة نجد أن هنالك نزاعات يمكن حلها في بدايتها كما أن كل دولة طرفا في النزاع تحاول إقناع الآخر على ضرورة البحث عن نقطة الاتفاق، أين تستعمل وسائلها الدبلوماسية لفرض وجهة نظرها، وبالتالي يمكن الوصول إلى حل وسط، وهنا نصل إلى نتيجة أنه كلما زادت احتمالات الاتفاق كلما قلت مخاطر النزاع الدولي والعكس صحيح.[1]

المرحلة الثانية: تقوم دولة ما بدفع النزاع نحو مرحلة تبادل الاتهامات وإنكار كل دولة لمطالب الدولة الأخرى، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الدخول في حملة دعائية وإعلامية، وذلك لتحقيق هدفين رئيسين:[2]

- إعطاء الشرعية والعدالة لموقف طرف معين.
- إظهار الطرف الثاني على أساس انه عدو وأن مطالبه غير شرعية، هذا بالنسبة للرأي العام الداخلي والخارجي.

المرحلة الثالثة: يتطور النزاع من خلال سحب الاعتراف، قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الطرف الآخر، وهو يعتبر وسيلة للتأثير عليه وتغير موقفه ودفعه إلى الوصول إلى نقطة اتفاق، كما أنه يمكن أن يكون تمهيدا لاستخدام القوة كما حدث في حرب الخليج الثانية والثالثة.[3]

المرحلة الرابعة: هنا تدخل دولة ثالثة إلى جانب طرف من أطراف النزاع الذي ترى أنه في موقف ضعف أو المظلوم والتدخل هنا يكون على أساس أنه وقائي ومثال على ذلك النزاع العراقي الكويتي كان ثنائيا ثم تحول إلى متعدد الأطراف.[4]

ويمكن أن يأخذ أشكال متعددة كتصريح أو مساعدات مالية وعسكرية أو استخدام القوة والهدف منه خلق نقطة استقرار.

المرحلة الخامسة: وتتمثل في استعمال القوة، حيث في الوقت الراهن يمنع اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية إلا بقيود أو في حالة الدفاع عن النفس، وهذا لا يعني أن الدولة ترغب في ربح النزاع بواسطة هذه الطريقة، وإنما قد يكون من أجل التأثير لحل معين كما هو الحال بالنسبة للهجوم المغربي على الجزائر سنة 1963 من أجل التفاوض حول الحدود.[5]

فالنزاعات الدولية تستمر لمدة طويلة إذا كانت مرتبطة بمصالح وطنية عليا متناقضة أين تكون نقطة التنازل مستحيلة كما الحال في النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 244.
[2] حسين قادري، المرجع السابق، ص 66.
[3] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 44.
[4] حسين قادري، المرجع السابق، ص 67.
[5] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 46.

2- تقسيم بيورن مولر Bjorn Moller: حددها في المراحل الآتية:[1]

- مرحلة النزاع الكامن Latent phase: يكون فيها النزاع كامنا حيث لا يعي الأطراف بوجود اختلاف بين مصالحهم، لكن توجد بعض المؤشرات الدالة على اقتراب حدوث الصدام مثل تزايد الفقر، اللامساواة والإحباط. كما يبرز اتجاه بين الأطراف ينظر للمشاكل بصيغة "نحن وهم."

- مرحلة النزاع الظاهر Manifest phase: يعبر فيها الأطراف عن مطالبهم وانشغالاتهم بصراحة وبالطرق السلمية. في هذه المرحلة، يتطور مستوى التعبئة Mobilisation عند الأطراف وتتبلور عوامل ومواضيع النزاع.

- مرحلة النزاع العنيفViolent phase: بروز ملامح النزاع المسلح من خلال عمليات عنف محدودة بين الأطراف.

- مرحلة التصعيد Escalation: تتسم بزيادة نطاق العنف الذي يتخذ منحًى تصاعديا.

- مرحلة الاحتواء Contained phase: يمكن أن يصل التصعيد إلى نقطة نهاية بسبب انتصار احد الأطراف أو استنفاذهم لقدراتهم ومواردهم. يستمر الصراع في هذه المرحلة لكن كثافته تتجه نحو التراجع.

- مرحلة التهدئة Abated phase: في هذه المرحلة، تستمر الأسباب الرئيسية للنزاع لكن السلوك النزاعي يتغير جذريا ويتراجع العنف والتعبئة بشكل كبير. تبدأ ملامح الحل تتضح لدى الأطراف، ويصبح للأطراف الخارجية تأثير أكبر والقدرة على التدخل لحل النزاع أو على الأقل تقديم المساعدة.

- مرحلة الحل The Resolution phase: في هذه المرحلة، تستقر العملية السلمية وتتضح معالمها، تزداد وتتشعب الجهود الرامية لتحقيق السلام. تعتبر مرحلة حاسمة وخطيرة، فإذا تم التعاطي بشكل جيد للأسباب العميقة للنزاع وآثاره، فمن المحتمل حله. أما إذا حدث العكس، فيمكن أن يتخذ النزاع دورة جديدة.

شكل دورة النزاع حسب بيورن مولر

[1]Bjorn Moller, "Conflict Theory", **Working Paper** N° 122, Denmark: Aalborg University: Research Center on Development and International Relations, 2003 , pp.- 38-40.

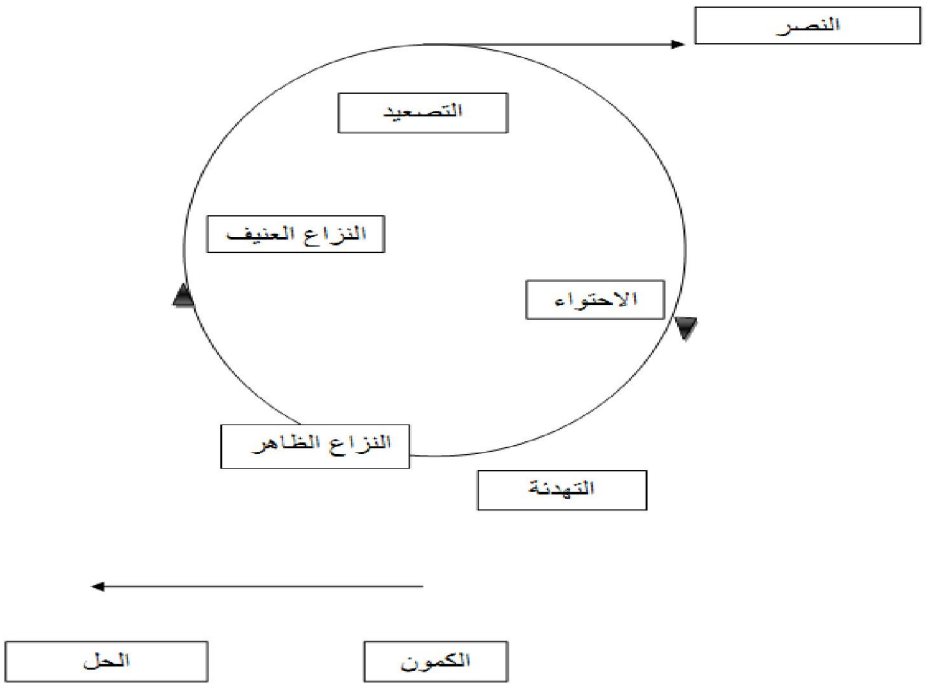

المصدر: Bjorn Moller, op.cit , p40

3- تقسيم رامسبوثام، وودهاوس وميال: اقترح اولفر رامسبوثام O. Ramsbotham، طوم وودهاوس T. Woudhouse وهيو ميال.H Miall نموذجا لمراحل النزاع يشبه التقسيم الذي اقترحه مولر رغم الاختلاف في تسمية المراحل:[1] 1-الاختلاف Difference، 2- التناقضContradiction، 3-الاستقطاب 4Polarization- العنف Violence، 5- الحرب War، 6- وقف إطلاق النار Ceasefire، 7-الاتفاق Agreement، 8- التطبيع Normalisation، 10- المصالحة Reconciliation

شكل مراحل النزاع حسب أولويفر ورامس بوتام

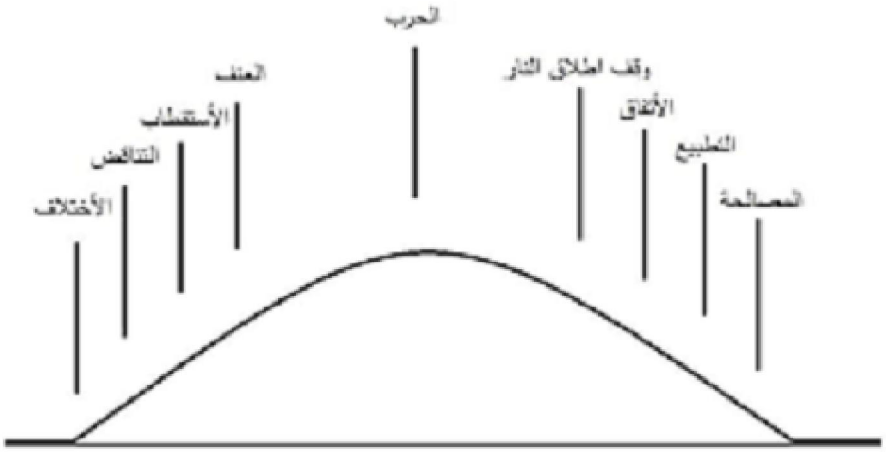

المصدر: سامي إبراهيم الخزندار، المرجع السابق، ص 125

[1]Oliver Ramsbotham, Tom Woudhouse and Hugh Miall, Contemporary Conflict Resolution , London, Polity,2011 , pp 13 -14.

إضافة إلى دراسة دورة النزاع، طور رامسبوثام وزملاءه نموذج "الساعة الرملية" The Hourglass Model، من خلال الربط بين أفكار جوهان غالتونغ حول النزاع والعنف (مثلث غالتونغ) ومراحل التصعيد والتراجع. يحدد النموذج أفضل أنماط الاستجابة لكل مرحلة من مراحل النزاع.

شكل نموذج الساعة الرملية

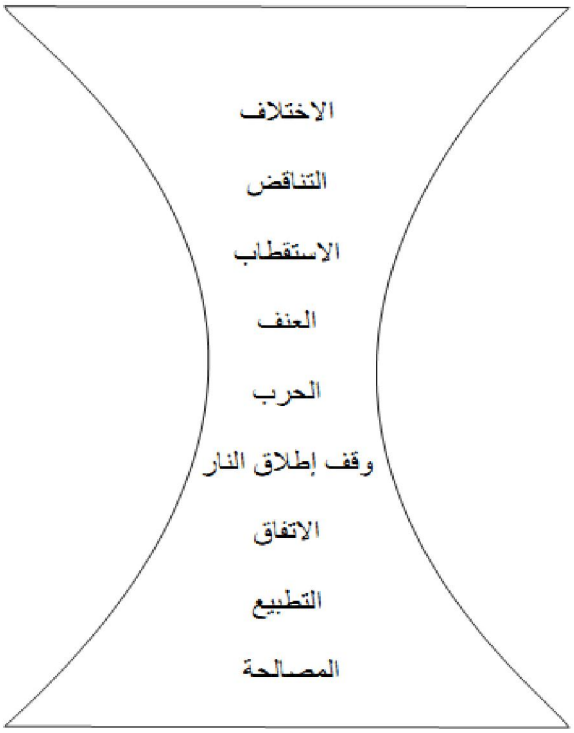

المصدر: Oliver Ramsbotham, op.cit , p14.

4- تقسيم لويس كريسبرغ: من جهته، حدد لويس كريسبرغ Louis Kriesbeg، عام 2010، ستة مراحل لدورة النزاع:[1]

1- الظروف العميقة Underlying Conditions

2- البروز Emergence

3- التصعيد Escalation

4- التراجع De-escalation

5- الانتهاء Termination

6- ما بعد الانتهاء Post- termination

5-نموذج "تيكولا سوانستروم" و"مايكل": يقدم من خلاله تطور النزاعات الدولية وفق هذا المخطط.[1]

[1] Louis Kriesberg, Conflict: Stages. in Nigel Young (ed.), The Oxford International Encyclopedia of Peace ,Oxford University Press, 2010, pp 399 – .304

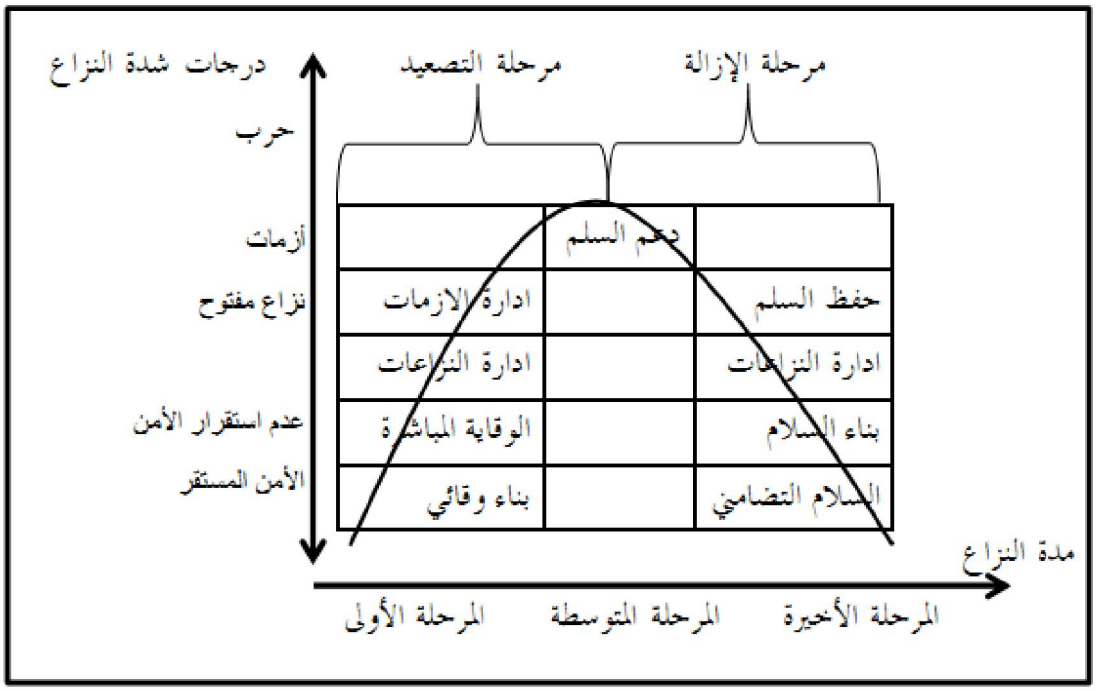

يوضح مخطط "نيكولا" و"مايكل" مراحل تطور النزاعات وذلك وفق منحى بياني كمتغيرين اثنين هما: الزمن والذي يمثل مدة النزاع، قسمه الباحثان إلى ثلاث مراحل أولية، متوسطة؛ وأخيرة، ويتمثل المتغير الثاني في درجة شدة النزاع ابتداء من مرحلة الأمن المستقر ثم الأمن، عدم الاستقرار، نزاع مفتوح تليه الأزمات، وتنتهي بالحروب.

إضافة إلى ذلك قدما الحل الواجب اتخاذه في كل مرحلة تزيد فيها شدة النزاع، وهو نموذج مقدم لفهم مراحل النزاعات وتطورها إلى جانب وضعية هذه الأخيرة لدى الأطراف المتنازعة، وتقديم حالة النزاع وكيفية تسويته.

6- نموذج "كوينسي رايت""Quincy Wright" وهو أحد المؤسسين لدراسات الصراع والسلام، يستخدم النزاع أحيانا للإشارة إلى التناقضات في المطالب، والمشاعر، والأغراض، وأحيانا إلى عملية حل هذه التناقضات. فمثلا نجد قيم الشيوعية، والنظم الديمقراطية هم في نزاع، وهذا يعني أنه من المستحيل على أي شخص عاقل أن يؤمن بهذين النظامين في نفس الوقت، عرف النزاع في المراحل المجسدة في الشكل التالي:[2]

[1] Nikalas L.P Swanström, Mikael. S. Weissmann, Conflict, Conflict prevention and Conflict Management and beyond: a conceptual exploration, Sweden Central Asian Caucasian Institutes, 2005, p11.

[2]Wright Quincy, The Nature of Conflict, **The Western Political Quarterly**, Vol. 4, No. 2, (1951), Pp193- 209.

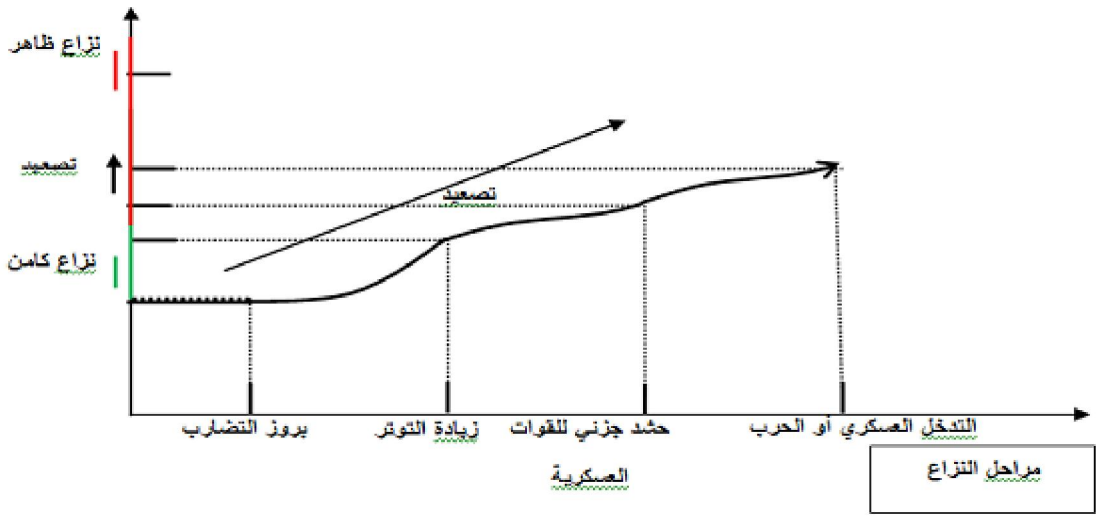

يوضح هذا المنحنى مراحل النزاع حسب 'كوينسي رايت" "Quincy Wright" التي تبدأ ببروز التضارب من خلال ميلاد الاختلافات، زيادة التوتر في مرحلة لاحقة، في هاتين المرحلتين يكون النزاع كامناً– غير ظاهر– ثم يصبح النزاع معلن بلجوء الأطراف إلى التهديد باستعمال القوة من خلال حشد جزئي للقوة العسكرية، رغبة منها في معالجة هذه الاختلافات، ثم يتصاعد النزاع إلى مرحلة أخرى موسومة بالتدخل العسكري أو الحرب لفرض الحل.

7– نموذج مؤسسة مواجهة [النزاع] البريطانية: Responding To Conflict (RTC)

: تستخدم هذه المؤسسة نموذجا لفهم وتحليل ديناميكيات مراحل النزاع وفق 5 مراحل هي:[1]

– مرحلة ما قبل النزاع: هي المرحلة التي يظهر فيها اختلاف في المصالح والأهداف بين الطرفين إذ يكون النزاع كامن في شكل توتر، أو ميول سلبي، أو عدم رغبة أحد الأطراف في الاتصال.

– مرحلة المواجهة: في هذه المرحلة ترتفع حدة التوتر، ما يجعل من الخلاف/النزاع واضح المعالم يؤدي هذا الأخير إلى اتخاذ أحد الأطراف شكل من أشكال السلوك العدائي مع الطرف الآخر أو مظاهرات، أو أعمال عنف.

– مرحلة الأزمة تشكل قمة النزاع وذروته؛ وهي أخطر المراحل لأن النزاع يصبح مفتوحا بكل أشكاله وأبعاده للميول نحو حرب مسلحة، مما يؤدي إلى ضرورة تدخل طرف ثالث لتهدئة الوضع والوصول إلى حل سلمي دون نشوب حرب.

– مرحلة نتائج الصراع: يتم في هذه المرحلة انتصار أحد الأطراف، أو الوصول إلى اتفاق بين الطرفين، أو وضع هذا الخلاف/النزاع على طاولة المفاوضات للتقليل من العنف والمواجهة وصولا إلى تسوية أو حل لهذا الأخير.

– مرحلة ما بعد النزاع: يتم في هذه المرحلة التسوية الفعلية للأطراف المتنازعة.

[1] سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات، إطار نظري، المرجع السابق، ص 123، 124.

8- نموذج مشروع بيوم Pioom: قدم مشروع بيوم للنزاعات وحقوق الإنسان في جامعة ليدن نموذجا مختلفا لتطور مراحل النزاع يركز هذا الأخير على انتهاك حقوق الإنسان، يمر بخمسة مراحل هي:[1]

- وضع سلمي مستقر: تتضمن هذه المرحلة درجة عالية من شرعية النظام السياسي والاستقرار الاجتماعي.

- حالة التوتر السياسي: ظهور توترات متسلسلة بالإضافة إلى الانقسامات السياسية والاجتماعية بين الأطراف المتنازعة.

- نزاع سياسي عنيف: تراجع الشرعية السياسية للسلطة، والاعتراف بسلطة الأطراف، يصل العنف في هذه المرحلة إلى وجود ضحايا وقتلى، يتم استخدامهم كمؤشر لتحديد شدة/حدة العنف (يتراوح عددهم من 25- إلى أقل من 100 قتيل في السنة).

- نزاع عنيف منخفض الشدة: يصبح النزاع مسلح يلجأ فيه الأطراف للقوة المسلحة (يتراوح عدد القتلى 100- 1000 قتيل في السنة)، بالتالي حدوث أزمة إنسانية.

- نزاع عنيف مرتفع الشدة: حدوث قتل جماعي، أو إبادة جماعية؛ تطهير عرقي، مؤشر القتلى 1000 فما فوق.

سادسا- أسباب النزاعات الدولية (أسباب عامة)

نجد من بين الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات الدولية ما يلي: (الحركيات السببية):

1- المصلحة والشرف: نجد أنه عند قيام دولة معين بتصرف ما إنما يكون ذلك بناء على مصلحتها اتجاه هذه الحالة ومثال على ذلك النزاع الذي وقع بين أيسلندا وبريطانيا سنة 1958 عندما وسعت حدود مياهها الإقليمية إلى 12 ميلا بدل 4، اعتقد الجميع أن مصلحة البلدين تتمثل في الثروة السمكية الموجودة في هذه المنطقة خاصة أنه يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الأيسلندي غير انه بالنسبة لبريطانيا فالأمر يتعلق بسمعة وشرف بريطانيا أقوى قوة بحرية، ولذا نجد أن سبب النزاع بالنسبة لأيسلندا كان اقتصاديا أما لبريطانيا فكان معنويا "الشرف والسمعة".[2]

وهذا ما قاله توكيديدس أن الرجال يذهبون للحرب من أجل الشرف أو بسبب الخوف أو المصلحة.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 128، 129.

[2] إجلال محمد رفعت، إبراهيم أحمد نصر الدين ، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية ، القاهرة، دار النهضة العربية، ص 111.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، المرجع السابق. ص 193.

2- القوة: إن الدول عادة ما تنظر إلى التصرفات والأوضاع الدولية بناء على عامل هام وأساسي لبقاء الدولة وتطورها وهو عامل القوة لأن نتائج النزاعات الدولية غالبا ما تؤدي إلى التقليل من أهمية الدولة ومن قوتها والزيادة في قوة دولة أخرى.[1]

وهذا ما نجده خاصة أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث مسألة كسب أكبر قدر من القوة من خلال التسابق في مسألة السلاح النووي والتأثيرات في الطرف الآخر.

3- الأمن: نجد أن العديد من النزاعات يكون بسبب اعتقاد دول أن أمنها أصبح مهدد من طرف دول أخرى ومثال ذلك أن أحد أسباب الاجتياح السوفياتي لأفغانستان هو تامين حدوده الجنوبية من التهديد الغربي لأنها تراه الوسيلة الأفضل للحفاظ على أمن الدولة، وهو ما اعتبر مبرر النزاعات الدولية أثناء الحرب الباردة.[2]

4- الأيديولوجية: هذه الأخيرة تعرف على أنها:" تلك المجموعة من المبادئ والمعتقدات والاستراتيجيات والفلسفات التي يؤمن بها شعب من الشعوب وتقود وتوجه تصرفاته في الواقع العملي"،[3] ونظرا لوجود أيديولوجيات مختلفة ومتعدد في العالم فإن النزاعات الدولية غالبا ما تكمن أسبابها وراء رغبة الدولة في الدفاع عن أيديولوجيتها أو محاولة نشرها.

5- العدالة والمساواة: تحدث النزاعات نتيجة أن الدول تشعر بأنها مظلومة من طرف ثاني فتوفر المساواة والعدل بين أعضاء المجتمع الدولي تؤدي في النهاية إلى إزالة أسباب حدوث النزاعات مثل معاهدة فرساي 1919.[4]

6-الديانات

7-الأقليات

سابعا: مستويات تحليل الظاهرة النزاعية (الصراعية)

يعد الأستاذ "كورت لوين Kurt lowen" من أوائل المفكرين الذين طرحوا مسألة تحديد الوحدة أو المستوى التحليلي ودراسته في العلوم الاجتماعية وذلك في كتابه: "نظرية الحقل في العلوم الاجتماعية" "Field Theory in Social Science"، وقد برزت مسألة مستويات التحليل في العلاقات الدولية خلال الخمسينيات من القرن الماضي، كجزء من التأثير الواسع الذي أحدثته السلوكية، والتي كانت تسعى إلى تطبيق مناهج العلوم الطبيعية على الظواهر الاجتماعية، كانعكاس لتعدد المداخل لدراسة الظواهر في العلاقات الدولية، فقد تعددت تقسيمات مستويات التحليل بين العديد من الباحثين والمنظرين في هذا الحقل وبالأخص بين المفكرين الأمريكيين

[1] محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 187.
[2] حسين بوقارة، المرجع السابق، ص39.
[3] المرجع نفسه، ص39.
[4] محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 191.

الثلاثة الذين يرجع إليهم الفضل في جلب مسألة مستويات التحليل نحو الاتجاه التفكيري السائد حول نظرية العلاقات الدولية وهم: كينيث والتز Keneeth N.Waltz ومورتن كابلن Morton Kaplan وديفيد سينغر David Singer،[1] وبعدها حاول "باري بوزان" Barry Buzan مراجعة وإعادة طرح المناقشة المتصلة بالمستويات من خلال الاقتراح بأن للفكرة معنيين: الأول هو فكرة الوحدات التي حددها "بوزان" بمستويات الفرد، والبيروقراطيات، والدولة، والنظام الفرعي والنظام الدولي، والثاني هي بصفتها مصادر للشرح وفيها يقترح "بوزان" ثلاثة مصادر (البنية، والعملية وقدرة التفاعل).[2]

ويعتبر "كينيث والتز" من المنظرين أيضا الذين قدموا ثلاث مستويات تحليل لدراسة النزاعات الدولية:[3] مستوى الفرد، مستوى الدولة، ومستوى النظام الدولي.[4] بينما اقتصر ديفيد سينغر على مستويين تحليلين: النظام الدولي والدولة الوطنية.[5]

لقد اختلف الباحثون حول أفضل المستويات التي تملك قدرة تفسيرية لأسباب النزاعات والحروب ومظاهر اللااستقرار، والاختلاف حول أهمية مستوى تحليلي بالنسبة للآخر أدى إلى خلق تساؤلات جديدة حول أهمية اعتماد نهج مستويات التحليل في دراسة وتحليل النزاعات، مما دفع بعض الباحثين إلى تبني أطر تحليلية مختلفة، فمثلا سوقانامي Suganami استخدم نموذج مستويات التسبيب Level of causation في تحليله لأسباب النزاعات، رامسبوثام Roumsbotham وودهاوس Woodhouse استعملا نهج أبعاد النزاع Dimention of conflict والذي يميز بين الصفات الهيكلية والثقافية والمتصلة بالعلاقة.[6]

إلا أن تعدد أسباب وأبعاد النزاعات يعطي أهمية لنهج مستويات التحليل كونه يساعد على طرح أطر شاملة ومقبولة للتفسير، وهذا من شأنه أن يكشف العلاقة بين المصادر الداخلية والمصادر الخارجية للنزاعات.

---

[1] فتيحة فرقاني، محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية للسنة الثالثة تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2021/2020، ص 17

[2] غراهام إيفائز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ط1، دبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 413-414.

[3] رياض بوزرب، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963- 1988، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007، 2008، ص 22

[4] خلص "كينيث والتز" أن النظام الدولي يمكن اعتباره عاملا مستقلا في تفسير أسباب الحرب، الأمر الذي يعطي شرعية لاستقلالية العلاقات الدولية كحقل دراسي مستقل، غير أن الصعوبة حسبه تتمثل في أن الباحثين لا يعطون أهمية للمستوى الدولي بشكل خالص ومتفرد، حتى من طرف النسقيين الذين لا يعتمدون على هذا المستوى في التحليل بشكل أساسي، فحسبهم أسباب النزاعات توجد في البنية Structure كما توجد في النظام أو النسق System أنظر: رياض بوزرب، المرجع السابق، ص 22

[5] رضا دمدوم، دور الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية: دراسة حالة النزاع في قبرص، المرجع السابق، ص 25.

[6] محمد أحمد عبد الغفار، محمد أحمد عبد الغفار، المرجع السابق، ص 188.

ومنه فظاهرة النزاع ظاهرة عامة، تمارس آثارها على جميع الأصعدة وكافة المستويات، ولذلك تمت دراسة الظاهرة عبر العديد من العلوم ابتداء من البيولوجيا إلى العلاقات الدولية، والنزاع ينشأ في ظروف خارجية موضوعية اقتصادية: واجتماعية؛ وسياسية... كما ينشأ في ظروف داخلية غير واضحة بايولوجية، ونفسية....

لذلك فان دراسة النزاع الدولي يتم من خلال منهجين رئيسيين مأخوذين من الدراسات التي تحفل بها العلوم الاجتماعية لظاهرة النزاع الدولي. ويعتمد هذا التقسيم الثنائي على الطريقة المنهجية فيما إذا كانت جزئية Micro أو كلية Macro في تناولها لظاهرة النزاع. فالأسلوب المنهجي الأول ينصب على البحث عن أصل النزاع في الطبيعة الإنسانية، في حين ينصب الأسلوب المنهجي الثاني على البحث عن أصل النزاع في مؤسساته.[1]

ولكن منذ بداية القرن العشرين أخذت الفجوة تضيق بين المنهجين تدريجيا عندما اعترف كل منهما بأهمية المنهج الآخر في تفسير الظاهرة النزاعية، إذ أقر النفسيون بأهمية المؤسسات والجماعات والوسط الثقافي في تشكيل هيكل البناء النفسي الفردي، كما أولى الاجتماعيون اهتماما ملحوظا بدور العوامل الاجتماعية.[2] وعلى ضوء الإقرار بعدم إمكانية استثناء أي من المنهجين ظهر اتجاه ثالث أطلق عليه (المنهج المختلط). وأنصار هذه المدرسة لا ينظرون إلى مسببات الظاهرة نظرة أحادية الجانب كنتيجة لتأثير أي من المنهجين، بل إنهم وفي الوقت الذي يقرون فيه تأثير السلوك الفردي فهم لا ينكرون الأثر الفاعل للبنى والمؤسسات الاجتماعية والبيئة الثقافية التي تسهم إسهاما واضحاً في تشكيل البناء الذاتي والنفسي للفرد داخل المجتمع، وبذلك يرى أصحاب هذا المنهج أن النزاع الدولي ما هو إلا نتيجة التفاعل الناجم بين العوامل الفردية والعوامل المجتمعية التي يتمخض عنها سلوك سياسي خارجي قد يتقاطع في القيم والأهداف والمصالح مع سلوك سياسي خارجي لوحدة دولية أخرى.[3]

ويشير "كورت لوين" Kurt Lwin إلى أن أول شرط أساسي لنجاح المراقبة في أي علم هو الفهم الواضح حول حجم الوحدة التي سوف نراقبها في وقت معين.[4]

ومما سبق يتبين أن مناهج دراسة النزاع الدولي قدمت الكثير من المستويات التي امتدت من الفرد (الطبيعة الإنسانية) وإلى العالم (طبيعة السياسة الدولية)، وتمثل الوحدة التي تتم مراقبتها وتحليل النزاعات الدولية على أساسها الفرد (وفقا للنظريات الميكروكوزمية) أو الدولة والنظام

---

[1] أحمد فؤاد رسلان، نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986، ص 179

[2] عبد القادر محمد فهمي، الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية، بغداد، العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 1991، ص 41

[3] المرجع نفسه، 40-43

[4] David Singer, The Level of Analysis Problem in International Relations, **World Polities**, John Hopkins University Press ,Vol. 14, No. 1, October, 1961, P. 77-92

الدولي (وفقا للنظريات الماكروكوزمية) عليه فإن المنهج الذي يتبع ني دراسة الظاهرة هو الذي يحدد المستوى الذي يتم التركيز عليه لبيان أسباب الظاهرة.

وفي أي مجال من مجالات البحث العلمي، هناك دائما العديد من الطرق لفرز الظاهرة التي هي قيد الدراسة حيث تم ترتيبها لأغراض التحليل المنهجي سواء في العلوم الاجتماعية أو الطبيعية، ويجوز للمراقب أن يختار التركيز على أجزاء من الموضوع أو على وجه العموم على بنية النظام، فجوهر مسألة اختيار المستوى الجزئي أو الكلي من التحليل ومسألة الملائمة المنهجية المفاهيمية هو أن تقرر أي من هذه المناهج والمستويات ستقدم التعبير الأدق على الظواهر بأقل قدر من التشويه.[1]

هدف "ديفيد سنجر" David Singer" من تحديد مستويات التحليل هو دقة الوصف مع مصداقية التفسير، أي يجب على النموذج الذي يبنى عنده التحليل أن يكون لديه قدرات تحليلية لعلاج العلاقات السببية بالشكل الصحيح والشامل، أي إن تحديد هذه المستويات ليس إلا لمتطلبات الشرح والتحليل، وعليه فإن أبحاث النزاعات تمثل أحد المجالات التي استفادت كثيرا من تحديد مستويات التحليل، فهي تحدد الوحدة التي تتم دراستها لمعرفة أسباب وتحليل الظروف المؤدية إلى النزاعات التي تحدد غالبا بثلاثة مستويات هي: الفرد، والدولة، والنظام الدولي.

إن هذا التباين حول أهمية مستوى تحليلي دون الآخر، يخلق تحد آخر أمام الباحث حول أفضل المستويات التي يمكن تبنيها لدراسة الظاهرة، وخاصة ظاهرة النزاع الدولي التي تتسم بالتشابك والتعقيد أين يصعب فيها اختيار مستوى تحليلي دون الآخر. ولتجاوز الإشكال حول أهمية مستوى تحليلي دون آخر في تفسير ظاهرة النزاع الدولي، سنقدم في العنصر الموالي بعض المساهمات النظرية سواء التي اعتمدت في تفسيرها على الفرد أو الدولة أم على النظام الدولي، أو حتى التي تجمع بين كل المستويات. وذلك بهدف إعطاء صورة واضحة لظاهرة النزاع الدولي على ضوء الأطر النظرية البارزة في ميدان العلاقات الدولية.

[1] Ibid.p97